وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم اجتماع

عنوان المذكرة :

# معوقات البحث العلمي في الجامعة
# ومن وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة محمد خيضر بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع
تخصص: علم اجتماع التربية

إعداد الطالبة:
نبيلة زكار

تحت إشراف:
د/غربي صباح

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾

**سورة ال عمران الآية رقم 133**

# شكر وعرفان

الشكر والحمد لله رب العالمين أولا وأخرا، نشكره ونحمده على نعمته التي لا تعد ولا تحصى ونحمده على وافر فضله وواسع رحمته جوده وكرمه الذي شملنا حدا لا يوافي نعمه ووفقنا على إتمام هذا العمل.

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص امتنانا إلى أستاذتنا الكريمة "**غربي صباح**" التي شرفتنا بتأطيرها لنا طيلة هذا العام، وعلى كل مابذلته من جهد وما قدمته من نصح وتوجيه لانجاز هذا العمل – أدامها الله عزها وزادها علما –

كما لا انسى ذكر أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أساتذتي الكريمتين " **أمال لبعل**" و" **نجاة يحياوي** " اللتان لم تبخلا علينا بآي معلومة وقدمتا لي يدا المساعدة والعون وأطال لله لنا في عمرهما.

كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كامل أساتذة وإداريي قسم علم الاجتماع.

إلى كل من علمني حرفا

والى جميع الأساتذة الذي ساهموا في تكويننا في جميع المراحل

ولا ننسى بالشكر لكل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب او بعيد.

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| بسملة | / |
| شكر وعرفان | / |
| فهرس | / |
| **مقدمة** | أ-ب |
| **الفصل الأول**<br>**موضوع الدراسة** | |
| أولا: ضبط وصياغة الإشكالية | 7-5 |
| ثانيا: أسباب إختيار موضوع الدراسة | 8-7 |
| ثالثا: أهداف موضوع الدراسة | 8 |
| رابعا: أهمية موضوع موضوع الدراسة | 9-8 |
| خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة | 10-9 |
| سادسا: الدراسات السابقة | 11 |
| سابعا: مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة | 12-11 |
| **الفصل الثاني**<br>**الجامعة والبحث العلمي في الجزائر** | |
| تمهيد | 14 |
| أولا: مراحل نشأة وتطور الجامعة الجزائرية | 19-15 |
| ثانيا: وظائف الجامعة الجزائرية | 20-19 |
| ثالثا: تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية | 28-20 |
| رابعا: إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر | 29-28 |
| خامسا: قواعد إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر | 30-29 |
| سادسا: أهداف ومهام مخابر البحث العلمي في الجامعة | 32-30 |
| سابعا: أسباب ووسائل نجاح المخابر | 33-32 |
| ثامنا: معوقات البحث العلمي في الوطن العربي وفي الجزائر | 35-33 |
| خلاصة الفصل | 36 |
| **الفصل الثالث**<br>**الاجراءت المنهجية للدراسة** | |
| تمهيد: | 38 |
| أولا: الدراسة الاستطلاعية | 39 |
| ثانيا: منهج الدراسة | 40-39 |

| | |
|---|---|
| ثالثا: مجالات الدراسة | 41-40 |
| رابعا: مجتمع الدراسة | 45-42 |
| خامسا: وسيلة جمع البيانات | 47-45 |
| **الفصل الرابع**<br>**تفريغ البيانات وتحليل وتفسير نتائج الفرضيات** | |
| تمهيد | 49 |
| أولا: تفريغ نتائج الفرضية الأولى | 56-50 |
| ثانيا: تفريغ نتائج الفرضية الثانية | 63-57 |
| ثالثا: تفريغ نتائج الفرضية الثالثة | 69-64 |
| رابعا: تحليل وتفسير نتائج الفرضية الأولى | 74-70 |
| خامسا: تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثانية | 76-74 |
| سادسا: تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثالثة | 78-77 |
| سابعا: النتائج العامة | 78 |
| **المقترحات والتوصيات** | 79 |
| **الخاتمة** | 80 |
| **الملاحق** | |


# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ سنة1962 | 27 |
| 02 | تطور هياكل البحث المنشاة بين سنتين 1990 و2007 | 29 |
| 03 | يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس | 42 |
| 04 | يوضح توزيع المبحوثين حسب السن | 42 |
| 05 | يبرز توزيع المبحوثين حسب تخصص علمي | 43 |
| 06 | يوضح توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية | 44 |
| 07 | يوضح توزيع المبحوثين حسب مدة شغلك منصب مدير مخبر | 45 |

| | | |
|---|---|---|
| 08 | يوضح من المسؤول عن تمويل البحوث العلمية. | 50 |
| 09 | يوضح مصدر التسيير المالي للمخبر. | 50 |
| 10 | يوضح ضعف الحوافز المادية المقدمة من طرف مخبركم للباحثين ما يقلل من مردود البحث العلمي. | 51 |
| 11 | يوضح مدى تحكم نوعية البحوث العلمية المنجزة من طرف مخبركم تتحكم في ميزانية المخصصة لها | 52 |
| 12 | الذي يوضح مدى كفاية الميزانية التي تحدد لمخبركم كافية | 53 |
| 13 | يوضح أشكال إنفاق الميزانية المخصصة للبحث للعلمي في مخبركم | 54 |
| 14 | يوضح مدى كفاية الوسائل والأجهزة التي يتوفر عليها مخبركم | 55 |
| 15 | يوضح مدى تغطية الميزانية المخصصة للمخبر لمصاريف البعثات دراسية وتربصات علمية للباحثين المنتمين إليه | 56 |
| 16 | الذي يوضح طبيعة البحوث المنجزة على مستوى مخبركم | 57 |
| 17 | يوضح مدى وجود اتصال بين أعضاء الرفق المكونة للمخبر لتبادل المعلومات فيما بينهم | 58 |
| 18 | يوضح مدى توفر نشاطات جماعية على مستوى فرق البحث العلمي في مخبركم | 59 |
| 19 | يوضح تأثير اختلاف تخصصات أعضاء فرق المخبر تأثير على علاقتهم داخل الفرق البحثية | 60 |
| 20 | الذي يوضح مدى خضوع الباحثين المنتمين لفرق البحث في مخبركم يخضع للتدريب تطبيقي | 61 |
| 21 | يوضح تقدير درجة التعاون العلمي بين فرق المخبر | 62 |
| 22 | يوضح مستوى رضاكم المفحوصين على ما تقدمه فرق المخبر من بحوث علمية | 62 |
| 23 | يوضح مدى تأثير البحوث الفردية على مردود المخبر | 63 |
| 24 | يوضح مدى اعتماد المخابر القضايا المطروحة في الواقع الاجتماعي كمشاريع للبحث العلمي . | 64 |
| 25 | مدى توفر اتفاقيات بين مخبركم والشريك الاجتماعي | 65 |
| 26 | يوضح مدى تماشي الإنتاج المعرفي لمخبركم يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي | 66 |
| 27 | يوضح مدى تأثير طبيعة الشريك الاجتماعي تؤثر على سير البحوث العلمية المنجزة من طرف المخبر | 67 |
| 28 | يوضح مدى اهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي. | 68 |
| 29 | يوضح آليات المقترحة لتطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه في الجامعة الجزائرية وطرق الاستفادة منها | 69 |


# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مخطط يوضح هيكلة مخبر البحث | 30 |

إن التدفق المعرفي الذي ميز القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه الذي بدوره احدث العديد من التغيرات التي مست جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والتربوية، سواء كانت على مستوى مجتمع واحد أو العالم ككل، حيث أصبح هذا التدفق المعرفي هو الميزة الأساسية لهذا القرن، وباتت المعرفة والاكتشافات تشكلان دعامة أساسية لتحقيق التطور والتقدم، حيث يرجع الفضل في هذا التقدم والنمو الاقتصادي المتسرع الذي عرفته القوى الكبرى في العالم بشكل أساسي إلى البحوث العلمية، التي تنجز من طرف الجامعات باعتبارها الفضاء الذي انطلاق منه الانفجار المعرفي.

ولقد أصبحت المعرفة اليوم من أهم مجالات الاستثمار والمنافسة في العالم، فالتوسع المعارف الذي جاء نتيجة لتطور البحوث العلمية في شتى المجالات، انعكس على جميع نواحي الحياة بما فيها الحياة التربوية، حيث اثر هذا على مفهوم التعليم ونوع القدرات العقلية التي ينبغي أن تتفاعل مع هذا تطور والعمل على تنميتها وتوجيهها، ولحرص على كيفية زيادة فاعلية المؤسسات التربوية التعليمية ذلك من اجل مواكبة ومسايرة هذا التطور التكنولوجي والعلمي.

يجب على الدول العربية الاهتمام أكثر بالتعليم باعتباره بوابة المعرفة والتقدم، فالتعليم كلما كان هادفا قائما على استراتيجيات فعالة،يصبح قادر على إحداث التغير في حياة الفرد و المجتمع فهو الأداة الأولى التي تحقق التنمية الشاملة في المجتمع، فتقدم الأمم والمجتمعات اليوم أصبح يقاس بمستوى التعليم العالي.

فالجامعة اليوم هي المسؤول الأول عن حركة التقدم والتطور وذلك بإعداد القيادات الفكرية والعلمية والمهنية وهي بذلك انتقلت من كونها مؤسسة تعليمية إلى مؤسسة إنتاجية هدفها الأساسي سد حاجات المجتمع من إطارات علمية قادرة على انجاز بحوث ودراسات علمية التي تخدم التنمية الشاملة، وأصبح ينظر للبحث العلمي على انه وظيفة أساسية في المؤسسة الجامعية.

فالجزائر كباقي دول العربية عملت جاهدة للإعطاء أهمية للمؤسسة الجامعية حيث أدخلت عليها العديد من التغيرات الجذرية منذ الاستقلال إلي يومنا هذا سعى منها للحصول على مخرجات ذات نوعية عالية وبحث علمي منتج يخدم المجتمع المحلي، لكن الأزمات التي وعرفتها الجزائر والتي لازالت تبعاتها إلى اليوم أثرت على تأدية المؤسسة الجامعية لوظائفها، بما في ذلك وظيفة البحث العلمي في مختلف التخصصات العلمية .

لهذا جاءت الدراسة الحالية لتعرف على أهم المعوقات التي تحد من فاعلية البحث العلمي في الجامعة وتمنعه من بلوغ أهدافه وذلك من وجهة نظر مدراء المخابر في الجامعة بناء على ما تقدم تأتي الدراسة الحالية التي تمثلت في الخطة التالية مكونة من خمس فصول، وقد تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة الذي تضمن إشكالية البحث والفرضيات العامة والجزئية والأهداف التي تصبو إليها الدراسة، إضافة إلي أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وتحديد المفاهيم الأساسية للبحث والدارسات السابقة.

**أما الفصل الثاني** فقد تناول فيه **"الجامعة والبحث العلمي في الجزائر"** المتمثل في مراحل التطور الجامعة الجزائرية، ووظائف الجامعة، تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية،

بالإضافة إلي، إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر، قواعد إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر أسباب و وسائل نجاح المخابر، معوقات البحث العلمي في الوطن العربي والجزائر.

**أما الفصل الثالث** خصص للإجراءات المنهجية لدراسة الاستطلاعية والمنهج الدراسة ومجالات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة وخصائص مجتمع الدراسة، وسيلة جمع البيانات الإحصائية.

**أما الفصل الرابع** خصص لتفريغ البيانات والتحليل والتفسير نتائج الفرضيات.

# الجانب النظري

# الفصل الأول:
# موضوع الدراسة

## أولا: إشكالية الدراسة

يقوم التقدم العلمي والرقي الحضاري على العلم والمعرفة والتحكم في العلوم والتكنولوجيا المبنية على المهارات المعرفية التي توفرها المؤسسات التعليمية عامة والجامعات خاصة، باعتبارها احد أهم المؤسسات العلمية والفكرية والاجتماعية في المجتمع ذات الطابع الرسمي الاجتماعي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي أداة لصناعة الإطارات الفكرية والفنية والمهنية، والتي تلعب دورا هاما ورئيسا في إحداث التغيير والتقدم المجتمع في جميع جوانبه .

كما تعتبر الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية تحتل المرتبة الأولى في النظام التعليمي، وهذا ما يجعلها تختلف عن غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى، حيث يعتبر التعليم العالي أهم الأدوات لإحداث التغيرات داخل المجتمع للأفضل، كما أنها من أهم المؤسسات التعليمية التي لها علاقة مباشرة بجميع جوانب التنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث نجدها تعمل على تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال عمليتي التعليم والتكوين، بالإضافة إلى توسيع دائرة معارفهم وقدراتهم وخبراتهم وأعدادهم، لشغل مختلف الوظائف في مؤسسات المجتمع، لسد احتياجات المجتمع من عاملين ومختصين.

فالجامعة فضاء للاستثمار وإنتاج القوى العاملة والمؤهلة والعقول المفكرة والكفاءات المدربة تدريبا عاليا، والتي تعتبر من أهم أركان التي تقوم عليها الجامعة، حيث أدركت إن وظيفتها لا تنحصر فقط في التعليم وإعداد النخب من المتخصصين والإطارات فحسب بل تجاوزتها إلى اكتشاف المعارف والاجتهاد والعمل على تطوير عملية البحث العلمي.

وهكذا فإن البحث العلمي من أهم الوظائف المسندة إلى الجامعة كمؤسسة تعليمية تكوينية مهمتها اكتشاف المعارف عن طريق البحث والأطروحات العلمية، التي تشرف عليها سعيا منها لتنمية المدركات البشرية وذلك بدعم الكفاءات العلمية والتكوين إطارات ذات نوعية وبذلك اعتبر البحث العلمي نشاطا أساسيا في المنظومة الجامعية، باعتبار أنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها فحصا دقيقا ونقدا عميقا، ثم عرضها عرضا متكاملا.

إن الحديث عن البحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يختلف عن نظيرتها من الدول العربية ذلك لأن الجزائر من الدول التي عملت جاهدة على تطوير المنظومة التعليمية ومنها المؤسسة الجامعية منذ الاستقلال والتغيرات التي عرفتها هيكلة وتنظيم هذه الأخيرة ومنها النشاط البحثي، ففي تلك الظروف التي خلفها الاستعمار والمنظومة التعليمية الهشة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار في كل المستويات ومنها التعليم العالي إذ لم يكن للبحث العلمي مكانة ولم يدرج ضمن جدول الأعمال هيكلة الدولة ولكن في سنة 1970 جاء استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منذ تلك الفترة أصبح البحث العلمي ضرورة حتمية تتحمل مسؤولية الإشراف عنها الجامعة وهو ما أثر كثيرا على سير وتنظيم البحث العلمي في الجزائر وحتى سنة 1998مومع صدور القانون التوجيهي الخماسي، حيث شكلت السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني محور هذا القانون التوجيه والبرنامج الخماسي للمرة الأولى في الجزائر سنة 1998م حيث عكس قرار إدراج نشاط البحث العلمي والتكنولوجي في إطار قانون البرنامج الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويعبر أيضا عن اهتمامها بالبحث العلمي باعتباره عاملا أساسيا لتحقيق

التنمية الاجتماعية واقتصادية للبلاد، كما اعتبر هذا قانون كرد اعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.(الجريدة الرسمية، 1998، العدد62، ص 4)

فبوضع هذا القانون أعطى دفع جديد للبحث العلمي وذلك بإعادة الهيكل العام لتنظيم البحث العلمي حيث سعت من خلال هذه السياسة الجديدة المنتهجة في البحث لإعطاء الفرصة للأساتذة الجامعيين للاشتراك المكثف في النشاط البحثي و ذلك من خلال نقل محيط البحث إلى الجامعة لضمان تنظيمه و تأطيره والإشراف عليه وبذلك تضاعفت مسؤوليات الجامعة خاصة بتوليها عجلة البحث العلمي، حيث رأت فيه الأداة القادرة على حل المشكلات التي أصابت المجتمع الجزائري كما عملت السياسة الوطنية للبحث العلمي وضمانا منها لتطبيق الأهداف المسطرة صدرت مراسيم تنفيذية من خلال مرسوم التنفيذي(244-99) والذي حدد قواعد إنشاء المخابر البحث العلمي وتنظيم عملها سعيا منها لتطوير الأبحاث والدراسات، وهذا جعل العديد من الأساتذة ينظمون إلى هذه المخابر العلمية والتي ارتفع عددها مقارنة بالفترات السابقة، ولأن هذه المخابر وفرت ميزة العمل النظري والميداني التطبيقي في انجاز المشاريع البحثية خدمة للمجتمع، ولكن رغم كل هذه المجودات التي قدمتها الحكومة سواء كانت مالية أو تنظيمية إلى أن البحث العلمي في الجزائر قد وجهته العديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون أن تحقق هذا البحث، و هو ما يحاول هذا العمل كشفه، من خلال محاولة الإجابة على الفرضيات الآتية.

## ثانيا: فرضيات الدراسة

### الفرضية العامة:

- توجد معوقات للبحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر.

## الفرضيات الجزئية:

1- ضعف التمويل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر .

2- نقص التفاعل بين الفرق المكونة للمخبر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر.

3- ضعف التواصل بين الشريك الاجتماعي ومخابر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء مخابر .

## ثالثا: أسباب الدراسة

إن جملة التغيرات والتطورات التي مست المجتمع في جميع مجالات الحياة والتقدم السريع في المجال المعرفي حيث أصبحت تقاس درجة رقي وتقدم المجتمعات والدول بما تنتجه من بحوث علمية في الجميع التخصصات حيث سخرت الدول إمكانيتها المالية لدعم البحوث سعيا منها لتحقيق التطور ولحق بركب الدول متطور ولكن توجد الكثير من المعوقات التي وقفت في وجه هذه الدول للاستفادة من هذه البحوث ونتاجها ومن بينها الجزائر وبناء على هذا توجد عدة أسباب دعتنا إلى أن نوجه الاهتمام لهذا الموضوع ونسلط الضوء على أهم النقاط وهذه الأسباب هي:

- ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت معوقات البحث العلمي في جامعة بسكرة.
- الوقوف على أشكال العوائق التي تحول دون انجاز هذا البحوث والاستفادة من نتائجها لخدمة المجتمع.
- البحث العلمي في الجامعة يعتبر دعامة هامة لتحقيق أهداف وأبعاد الحياة الاجتماعية لأنها تساهم في تدعم التراث العلمي والتفاني للمجتمع.
- قلة إنتاج البحوث في الجامعة .
- التساؤل على وضعية البحث والباحث الجزائري.

## رابعا: أهداف الدراسة

- الوقوف على أهم معوقات البحث العلمي في جامعة بسكرة من وجهة نظر مدراء المخابر.
- تحديد أنواع معوقات البحث العلمي في جامعة بسكرة من وجهة نظر مدراء المخابر.
- محاولة التعرف على أثر كل من مؤسسات المجتمع الاجتماعية والانضمام الباحثين لمخابر البحث العلمي في الجامعة في ظهور معوقات البحث العلمي في جامعة بسكرة .
- التأكد على أهمية البحث العلمي في النهوض بالحياة الاجتماعية .
- التعرف على واقع البحث العلمي في جامعة محمد خيضر بسكرة من وجهة نظر مدراء المخابر.
- التوصل إلى حلول مقترحة قد تسهم في مواجهة تلك المعوقات.
- هل تختلف أنواع معوقات البحث العلمي في جامعة بسكرة من وجهة نظر مدراء المخابر باختلاف كليتها العلمية والاجتماعية والإنسانية.

## خامسا: أهمية الدراسة

- تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة التعرف على معوقات التي توجه البحث العلمي من وجهة نظر مدراء المخابر في جامعة بسكرة تنبع هذه الأهمية بما يلي:

- التعرف على معوقات البحث العلمي ستمكن مدراء المخابر في الجامعة من تجاوز هذه المعوقات بطريقة منهجية .
- ستمكن هذه الدراسة المدراء المخابر في الجامعة من التعرف على أنواع المعوقات التي تواجههم كجهة مسؤولة ومنه يصبحون أكثر وعيا بالمعوقات التي تواجه البحث العلمي وأكثر قدرة على مواجهتها .
- بإمكان هذه الدراسة أن تضيف إلى البحث التربوي أفاق بحث جديدة تنعكس بطريقة حقيقية على الميدان.
- يتوقع من الدراسة الحالية التوصل إلى معرفة واقع البحث العلمي في جامعة بسكرة والمعوقات التي تواجهه، إضافة أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة سوف تشجع الباحثين على أجراء المزيد من دراسات حول الموضوع باستخدام متغيرات جديدة.
- قد تساعد نتائج هذه الدراسة في إفادة أصحاب الاختصاص وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات على المعوقات التي تواجه البحث العلمي لدى مدراء المخابر في الجامعة، وبالتالي العمل على إعداد البرامج والخطط المناسبة على ضوء تلك النتائج .

**سادسا: تحديد مفاهيم البحث**

من خلال انجاز دراسة علمية دقيقة وموضوعية على الباحث أن يتطرق لتحديد وتعريف مفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة بشكل دقيق وواضح والتي تعتبر بمثابة المفاتيح التي توضح الدراسة لهذا تم تحديد جملة من المفاهيم التي تخدم موضوع الدراسة.

**1. معوقات:**

- تعرف على أنها جميع العقبات والصعوبات المادية والإدارية التي تحول، دون انجاز أعضاء الهيئة التدريسية للأبحاث العلمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، وتشكل عقبة في طريق نشاطهم العلمي. (عبد الله المجيد سالم شماس، 2010، ص17)

- **تعريف الإجرائي معوقات:** هي مجموعة من الأسباب والعوامل التي تجتمع سواء كانت مادية أو إدارية أو مجتمعية لتمنع أو تعرقل عملية انجاز البحث العلمي في مختلف التخصصات.

2. **البحث العلمي:**

هو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمرين النظريات والحقائق من أجل الحصول على حقائق ذات معنى وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية .(أركان وانجل، 1989، ص 17)

**التعريف الإجرائي للبحث العلمي:** هو الفحص المنظم والتقصي الدقيق من أجل الكشف عن الحقائق العلمية، وهو محاولة لزيادة المعارف والتنقيب عنها مع مراعاة إتباع الأساليب والإجراءات علمية منظمة تتخذ الإنسان والمجتمع كموضوع للاستقصاء والتجريب ببحث يتم هذه البحث في من طرف مختصين من تخصصات مختلفة ومراكز بحثية ومخابر تختلف باختلاف المؤسسة القائمة على هذا البحث العلمي.

**3. تعريف المخبر**

هو هيئة بحث ملحقة لمؤسسة من مؤسسات العليم العالي سواء كانت جامعة أو مركز للبحث العلمي وهي ملحقة أيضا بمؤسسات عمومية.( نشرة إعلامية ع 16، 2000، ص 01)

**تعريف الإجرائي المخبر:**هو عبارة عن هيكل تنظيمي يتكون من مجموعة من فرق البحث كل فريق من الباحثين يتناول بالبحث والدراسة محورا من محاور موضوع المخبر، حيث يعمل الباحثون تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الفريق البحثي، بينما يشرف على إدارة المخبر مدير للمخبر، يسعي من خلال قراراته وتسييره تطوير البحث العلمي، وفي الغالب تكون هذه المخابر تابع للمؤسسة الجامعية.

**4. تعريف مدير مخبر:**

كما يعرف على انه الباحث الذي يسير المخبر ويعتمد أعمال بحث أو خبرة متصلة بتطوير انتاجات جديدة وإجراءاتها.(علي عزوز،2012، ص 246)

هو باحث في مخبر البحث توكل إليه مهمة إدارة وقيادة المخبر واتخاذ القرارات، كما يكون مسؤول على مشاريع رؤساء الفرق البحثية داخل المخبر، كما يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح من مسؤول الجامعة أو عن طريق الانتخاب من طرف أعضاء الفرق البحثية.

**سابعا: الدراسات السابقة**

تعد عملية استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي وذات أهمية فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث أثناء تنفيذه لهذه الدراسة، فهي تزود الباحث بالمعايير والمقاييس والمفاهيم الإجرائية التي يحتاجها وقبل هذه فهي تساعده على وضع تصور أولى وبلورة أفكاره لتحديد مسار دراسته وذلك بناء على ما جاء في الدراسات السابقة، كم تمكن الباحث من فتح باب المقارنة بين النتائج هذه الدراسات والنتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية، وعليه ينبغي عرض بعض الدراسات سواء كانت هذه الدراسات مشابهة ومطابقة لدراستنا حالية والتي جاءت يترتب التالي:

1. **فتحية زايد: معوقات البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر**(ورقلة 2014/2013)

- تتمحور إشكالية الدراسة حول المعوقات التي تواجه البحث العلمي وتحول دون انجاز هذه الأبحاث العلمية وكيفية التغلب عليها وذلك من وجهة نظر مدراء مخابر البحث العلمي في استخدمت الباحثة المنهج الكيفي، كما تم إجراء الدراسة على مجتمع مكون من مجموع مخابر البحث العلمي الموجودة في جامعة قاصدي مرباح ورقلة، البالغ عددها 30، أجريت عينة الدراسة على 28 مدير مخبر، اقتصرت الدراسة على أداة الملاحظة والمقابلة والاستمارة الاستبيان، آما فيما يخص الإجراءات أو الأساليب الإحصائية تمثلت في التكرارات والنسبة المئوية.

- كما أسفرت الدراسة على النتائج أهمها أن هناك نقص في التجهيزات والمعدات البحثية في مخابر البحث في الجامعة.ما يجعل البحوث المنجزة على مستواها بحوثا ذات طابع نظري وتطبيقي، وإنتاجها ضئيل جدا يكاد ينعدم ويفتقد للمعايير.والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم تحفيز الباحثين على البحث.

2. **مسحوق ابتسام: العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**( قسنطينة، 2011-2012)

تتمحور إشكالية الدراسة حول العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطور الإنتاج العلمي في الجزائر والدور الذي تلعبه المخابر في تطوير الإنتاج العلمي وترقيته وتثمين الإنتاج المعرفي

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، إضافة إلي اعتماد منهج تحليل المحتوى، أما عينة الدراسة تكونت من 30 مخبرا من مخابر جامعة سطيف، أما تطبيق الاستبيان كان على عينة من أساتذة التابعين لهذه المخابر وعددهم 78 أستاذا جامعيا، واقتصرت الدراسة على أداة الاستمارة، أما أدوات القياس الإحصائية تمثلت في التكرارات والنسبة المئوية، كما توصلت الدراسة للنتائج مفادها أن

المخابر ساهمت بدرجة اكبر في التكوين والبحث وكذا تتحسن التكوين في الدراسات العليا، كما أن اختيار البحوث وانتقاءها يرجع بدرجة الأولى إلى مسؤولية فرق البحث ومن ثم قرار مجلس المخبر ويؤكده قرار مدير المخبر.

**مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع البحث العلمي في الجامعة من جوانب مختلفة ومواضيع متنوعة خاصة في الجانب الميداني لدراسة، فإذا كانت الدراسة الحالية التي تناولت معوقات البحث العلمي في جامعة تتطابق وتتشابه مع الدراسات السابقة، التي تم عرضها وتصب في نفس السياق الذي تصب فيه الدراسة الحالية إلا أن دراستنا الحالية تركز على معوقات البحث

العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر حيث تركز على معوقات التي تواجه البحث العملي في الجامعة وتحول دون انجازه من وجهة نظر مدراء المخابر والتعرف على هذه المعوقات وتصنيفها بناء على واقع البحث العلمي في الجامعة، وهذا مابين الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

# الفصل الثاني:
# الجامعة والبحث العلمي في الجزائر

## تمهيد:

تعتبر الجامعة محط أنظار العالم باعتبارها مؤسسة رسمية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، لما تلعبه من دور حضاري استراتيجي، لأنها تمثل المكان الذي يجمع بين العلم والمعرفة وما تلعبه من دور أساسي في الحياة التربوية والعلمية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة فهي من جهة من صنع المجتمع ومن جهة أخرى هي أداة لصنع قياداته الفكرية والفنية والمهنية والسياسية المتمثلة في إطاراتها والتي تسعى الجامعة إلى تكوينهم بما يتوافق وحاجات المجتمع وليس هذا وحسب وما تقوم به من وظائف ولا سيما البحث العلمي التي أصبح أداة لقياس مدى تطور الأمم، وانطلاقا من هذه الأهمية وإضافة إلى دور الذي تلعبه الجامعة باعتبارها مؤسسة علمية وتربوية وثقافية، من خلال هذا الفصل سوف نسلط الضوء على عدد من النقاط التي سوف نتعرف من خلالها على المؤسسة الجامعية وعلى مراحل تطورها ووظائفها وأهدافها في الجزائر.

## أولا: مراحل نشأة وتطور الجامعة الجزائرية

إن الجامعة الجزائرية مثلها مثل كل الجامعات في العالم فهي مؤسسة اجتماعية واقتصادية وتربوية تسعى جاهدة للخروج من دائرة الضعف والتخلف لذا فقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى إيلاء أهمية كبرى لتطوير المؤسسة الجامعية وجعلها وسيلة لخدمة مختلف القطاعات أخرى، ومحاولة منها إقامة دعائم الجامعة الجزائرية ورفعها لترقى إلى مصاف الجامعات في الدول متقدمة.

تعود نشأة الجامعة إلى سنة 1909 بإمضاء رئيس الحكومة آنذاك (Gérard Jonnart) قرار بنشأتها بحيث قال في تلك المناسبة إن الجامعة الجديدة إلى جانب الخدمات التي سوف نواصل في

أدائها في سبيل العلم والمهن الحرة سوف تصبح بإمكانها أيضا تزويد الزراعة والصناعة والتجارة الجزائرية بأيدي عاملة مؤهلة.(أيمن يوسف، 2008، ص20)

وكانت هذه الجامعة امتداد للجامعة الفرنسية ومعدة للاستقبال أبناء المعمرين، وبعض أبناء الأهالي ونشير هنا إلى أن عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في جامعة الجزائرية (1954م) قد بلغ 557 طالبا، مقابل 4589 من أبناء الأوروبيين وغالبية الملتحقين بها يزاولون دراسات الأدب والحقوق وكانت جامعة الجزائر تضم العديد من المدارس، والتي تحولت فيما بعد إلى كليات ومن هذه المدارس مدرسة الطب العسكري مدرسة القانون العالي المدرسة العليا للتجارة والمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والفنون الجميلة.

بعد حصول الجزائر على استقلالها واسترداد سيادتها حاولت إجراء مجموعة من الإصلاحات المتتالية بغية الوصول إلى جامعة ذات فعالية كبيرة تتماشى جنبا إلى جنب مع مختلف التطورات والتغيرات التي حصلت في مختلف قطاعات ومجالات الحياة المجتمعية.

ويمكننا إيجاز أهم المراحل التي مرا بها النظام الجامعي في الجزائر كما يلي:

### 1.1-المرحلة الأولى (1962-1970):

شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا في إعداد الطلبة، مما أدى إلى حدوث مشاكل في هياكل الاستقبال الجامعية، الأمر الذي نتج عنه تسارع في وتيرة انجاز هياكل جامعية الأمر الذي نتج عنه تسارع في وتيرة انجاز هياكل جامعية جديدة الاستيعاب التزايد في إعداد الطلبة فتم في هذه المرحلة فتح جامعات بالمدن الكبرى كوهران التي افتتحت فيها جامعة وهران 1965م ثم قسنطينة 1967م، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا لهواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران ثم جامعة عنابة وعرفت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة حالة من لاغتراب عن طبيعة المجتمع الجزائري، ذلك لكونها كانت عبارة عن تركة الاستعمارية، لم يكن من السهل التخلص من مخلفاتها وكان النظام البيداغوجي المتبع هو عبارة نظام الكليات الموروث عن النظام الفرنسي وكانت هذه الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الدوائر وكانت مراحل هذا النظام كالتالي:

أ- **مرحلة الليسانس**: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة والتي تكون مجموعتها شهادة الليسانس.

ب- **شهادات الدراسات المعمقة**: وتدوم سنة واحدة ويتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة مبسطة نسبيا لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

ج-**شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة**: وتدوم سنتان على الأقل من البحث الإنجاز لأطروحة علمية.

د- **شهادة دكتوراه دولة**: وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي وذلك حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.(بوفلجة غيات،1992 ، ص 62-63)

### 2.1- المرحلة الثانية (1970-1983م):

حيث كانت انطلاقتها مع انطلاقة بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأولى، (1970-1973م) حيث شهدت الجامعة الجزائرية ارتفاعا كبيرا من حيث إعداد الطلبة، حيث تضاعف عددهم من 10756 سنة (1968م) إلى 19311 سنة (1970م) وتعتبر هذه المرحلة تفكير وإعادة إصلاح شاملة لهذا

التعليم حتى أصبح التعليم الجامعي يحتل مكانته إستراتيجية هامة في السياسة العامة للبلاد التنموية والتي شرعت فيها على نطاق واسع، وبهذا كانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أول وزارة أنشأت في الجزائر سنة 1970م وضعت كما وضعت مختلف القطاعات التي أسندت إليها عملية تطوير البحوث التطبيقية في ميدان البحث العلمي، إضافة إلى هذا تم تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية، التي تتخلص مهمته في وضع المحاور الأساسية للبحث العلمي الموجه نحو التنمية الوطنية، كما أنها أجريت العديد من التعديلات على تصنيف مراحل الدراسة الجامعية: (رابح تركي، 1990، ص153)

أ- **مرحلة الليسانس**: وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة التدرج وتدوم أربعة سنوات الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية فهي المقاييس السداسية.

ب- **مرحلة الماجستير**: وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأول، وتدوم سنتين على الأقل وتحتوي على جزئيين، **الجزء الأول** وهو الجزء الأول وهو مجموعة من المقاييس النظرية وتهتم خاصة بالتعمق في دراسة منهجية البحث إما **الجزء الثاني** فيتمثل في انجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

ج-**مرحلة دكتوراه العلوم**: وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.(بوفلجة غيات، 1992، ص 63)

1. **3- المرحلة الثالثة:**

وهي ما تسمى بمرحلة الخريطة الجامعية والتي ظهرت سنة (1983م) وتهدف إلى:

- تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000م، معتمدة في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.
- تحديد احتياجات الاقتصاد الوطني من أجل العمل على توفيرها.
- تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطني.
- تحويل مراكز الجامعية إلى معاهد وطنية.
- تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

**وعموما أهم ما ميز هذه الفترات السابقة:**

- التوسع الكبير والتزايد المذهل في عدد الطلبة، نتيجة لتطبيق وعموما أهم ما ميز هذه الفترات السابقة.
- التوسع الكبير والتزايد المذهل في عدد الطلبة، نتيجة لتطبيق سياسية ديمقراطية التعليم وإجباريته.
- التوسع السريع في انتشار المعاهد الوطنية والجامعات والمدارس العليا في مختلف مناطق الوطن.
- ظهور سياسة التعريب سنة 1980م والتي أدت إلى تعريب كافة فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية مع إدخال بعض المصطلحات العربية على التخصصات العلمية والتكنولوجية في إطار التعريب المدرج.
- تطبيق سياسة الجزأرة من خلال التكوين المكثف للمكونين الجزائريين وعدم الاعتماد على الإطارات التي اعتمدت عليها غداة الاستقلال. .(زوليخة طوطاوي، 2003، ص47-48)

1. **4 المرحلة الرابعة**: من التسعينات إلى غاية اليوم ( 1998 – 2003إلى يومنا هذا)

يمكننا تقسيمها إلي قسمين من (1998 الى 2003) حيث تميزت هذه المرحلة بالارتفاع الهائل في عدد الطلبة الذين استقبلتهم الجامعة حيث كان عكس ما خطط له، حيث قوبل بقلة الهياكل والمقاعد البيداغوجية، مما أثر سلبا على توعية التعلم والتكوين وأصبح منطق الكمية يسيطر على منطق التوعية في تكوين الإطارات الجامعية وكانت فترة التسعينات فترة حرجة على الجزائر ككل، ذلك لأن هذه الفترة شهدت تحولات واسعة تمثلت بالخصوص في مجموعة من الإصلاحات والتي حاولت الجزائر من خلالها إيجاد الحلول الاقتصادية الراكدة وإيجاد مكانة في السوق العالمية، مما حتم تخفيض ميزانياتها لمختلف القطاعات وبالخصوص قطاع التعليم العالي الذي عرف بعض التخلي المفاجئ عن عدة مشاكل وأزمات نتج عنها خريجون دون المستوى المطلوب، ونتيجة لكل هذا حاولت الجزائر إعادة ربط علاقتها مع المحيط الخارجي من خلال الاهتمام أكثر بمتطلبات سوق العمل والقطاع الإنتاجي بصفة عامة، ولذلك تم إدخال مجموعة من التعديلات والإصلاحات على برامج التكوين كما تميزت بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزائي وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيه للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاملين على شهادة البكالوريا الجدد.
- إنشاء سنة مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي، بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات.
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية، ومستغانم إلى جامعات.

وبحلول عام 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصى 18 جامعة 13 مركز جامعيا و6 مدارس عليا للأساتذة 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي 12 معهدا أو مدرسة متخصصة، كما ظهرت بعد ذلك مراكز جامعية أخرى وملاحق الجامعات مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد الديمقراطية.( بوفلطة سيف الدين، 2012، ص277)

### 1. 4 المرحلة الخامسة 2003 إلى يومنا هذا:

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديدة من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين، حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي (الليسانس، الماستر، الدكتوراه) الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه لأطوار والشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي.

ما جعل التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات ورهانات حاضرة ومستقبل التي فرضتها العولمة والثورة التكنولوجية والتقنية المتسارعة الحاصلة في العالم وخاصة تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يجعل التعليم العالي ملزما بإيجاد صيغ جديدة للتعاون، وإعادة النظر في مجالات تنظيم المناهج البرامج وكل ما يتصل بالعملية التكنولوجية لإعداد الإطارات المؤهلة لمسايرة التطور السريع في مختلف الميادين، ضمن هذا المنحى تبدي الدولة الجزائرية عزمها على إصلاح نظام تعليم الجامعي.

## ثانيا: وظائف الجامعة الجزائرية

تتمثل الوظيفة الأساسية للجامعة الجزائرية في النقاط التالية:

1. تعميم المعرفة ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها.
2. تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.
3. تضطلع بترقية الثقافة الوطنية.
4. تساهم في تطوير البحث وتنمية الروح العلمية.
5. تولي تلقين الطلاب مناهج البحث.
6. تقوم بأي عمل لتحسين المستوى، وتجديد المعلومات والتكوين الدائم تتولى نشر الدراسات ونتائج البحث. (عبد الله بوخلخال، 1993، ص90)

## ثالثا: تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

مر البحث العلمي في الجزائر بمراحل عدة في تطوير السياسات التي تغيرت معها هياكل التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي، ذلك نتيجة للمحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال، حيث عرفه البحث العلمي في الجزائر منذ العهد الاستعماري الفرنسي من خلال وحدات ومراكز البحث التي أنشأتها السلطات الفرنسية وكانت كلها تابعة للسلطة والتنظيم الفرنسي وامتداد لتطور البحث العلمي في فرنسا وكان يديرها باحثون فرنسيون يتولون الاهتمام بالأبحاث بها.

وحسب الدكتور **"بن أعراب عبد الكريم"** فإنه يمكن تقسيم البحث في تلك الفترة إلى صنفين أساسيين:

1. **الصنف الأول:** يتعلق بالمؤسسات المتخصصة والتي تتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي محافظة الطاقة النووية والمركز الوطني للدراسات القضائية، وأخيرا ديوان البحث العلمي والتقني لما وراء البحر.

2. **الصنف الثاني:** فهو مرتبط بالبحث الجامعي، وتمثله ستة مراكز في الجامعة الوحيدة بالجزائر العاصمة وضمت معهد الدراسات الشرقية المنشأة عام 1993م، ومعهد البحوث الصحراوية عام 1937م، ومعهد الدراسات الفلسفية عام 1952، ومعهد العرقية عام 1956م بالإضافة إلى معهد أمراض العين المحيطات وكذا المرصد الفلكي ومعهد الطاقة الشمسية ومعهد الدراسات النووية المرتبط بالبرنامج النووي الفرنسي. (بن أعراب، 2007، ص7) والملاحظ أن هذه المؤسسات البحثية المتمركزة في الجزائر العاصمة، إنما هي امتداد للتطور البحثي في فرنسا كما أنها تخدم الأهداف البحثية للدولة الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى، فهي تسير بتأطير فرنسي شبه كلي وهو ما نتج عنه ضعف مؤسسات البحث في الجزائر بعد الاستقلال.

حيث عرفت مؤسسات البحث العلمي رحيلا جماعيا للباحثين الفرنسيين أمات العدد القليل من الباحثين الجزائريين، فقد أوكلت إليهم مهمة التدريس والتسيير الإداري وهو ما تسبب في ضعف مؤسسات ومعاهد البحث العلمي وأدى إلى ركود تام للبحث العلمي في تلك الفترة خاصة، وأن

الاهتمام كان منكبا على الظروف المزرية والأوضاع الصعبة التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال لذلك فقد كان الاهتمام بادئ الأمر بالتعليم فحسب، وتكوين الأساتذة والمعلمين ولم تكن هناك سياسة وطنية للبحث في تلك الفترة، ليتم فيما بعد إدراج البحث العلمي في سلم الأولويات، وبذلك فقد عرفت تنظيم البحث العلمي في الجزائر مراحل متعددة بدءا من الانطلاق الصعب بعد الاستقلال ومحاولات تنظيمية فيما بعد أين عرف مكانته في هيكلة التعليم العالي وتنظيمه عبر مراحل.

### 1.2- المرحلة الأولى: البحث العلمي في الجزائر عشية الاستقلال

انقسمت وحدات البحث العلمي بالجزائر المستعمرة عشية الاستقلال إلى صنفين أساسيين يتعلق الصنف الأول بالمؤسسات المتخصصة، ويخص هذا الصنف المراكز الوطني للبحث العلمي ومحافظة الطاقة النووية، المركز الوطني للدراسات الفضائية وأخيرا، ديوان البحث العلمي، فقد كان متمركزا في الجامعة الوحيدة، بالجزائر العاصمة والتي كانت تضم مجموعة معاهد، مثل معهد الدراسات الشرقية المنشأ عام 1933، ومعهد البحوث الصحراوية عام 1937 تلته معهد الدراسات الفلسفية، عام 1952 ومعهد الدراسات العرقية عام 1956 بالإضافة إلى هذه المعاهد المذكورة، فقد وجدت هيئات بحثية أخرى تابعة لجامعة الجزائر من بينها معهد أمراض العيون والمحطة المختصة في حيوانات البحر التي تحولت فيما بعد إلى معهد المحيطات وكذلك المرصد الفلكي ومعهد الطاقة الشمسية وأخيرا معهد الدراسات النووية، هذا الأخير ارتبط بـــ البرامج النووي الفرنسي، الذي كان يهدف إلى الكتم النووي وإجراء التجارب في الصحراء، وبالإضافة إلى هذه المؤسسات البحثية هناك معاهد أخرى عرفت بالبحث التطبيقي من بينها معهد باستور الجزائر وهو فرع تابع لمعهد باريس ومعهد الأرصاد الجوية وفيزياء الكون وأخيرا مركز الأبحاث الزراعية وما يمكن ملاحظته مما سبق، أن في هذه المرحلة معظم مؤسسات البحث العلمي كانت متمركزة بالجزائر العاصمة ومرتبطة عضويا بالمؤسسات الفرنسية وهي نتيجة للتطور والتقدم البحثي الفرنسي.

### 2.2- المرحة الثانية:

استطاعت الجزائر سنة 1973 إنشاء المجلس الوطني للبحث، الذي تتمثل مهمته الأساسية في كونه هيئة تجمع بين الباحثين والجامعين في كل التخصصات والقطاعات التي يعنيها البحث العلمي، وكان هذا الجهاز مدعما بالمنظمة الوطنية للبحث، التي كانت بمثابة الجهاز التنفيذي لمنظمة التعاون العلمي– له، والتي أنشأت إثر المرسوم الوزاري 1974/02/01 لكي تعوض الجزائر الفرنسية – المنحلة وكانت مهمته تتمثل في:

أ- المساعدة في انطلاق البرامج البحثية.
ب- المساعدة في التكوين العالي في مجال التخصص.
ج-تعمل على تنظيم الندوات العلمية.
د- تعمل على تربصات في التخرج.
ه- تعمل على مساعدة الباحثين في إسهام في الندوات العالمية.
و- تعمل على تمويل المشروعات العلمية فمثلا مولت مابين 1977/1945 56 مشروعا منها 30 في العلوم الدقيقة والطبيعية 16 في العلوم الطبية 10 في العلوم الاجتماعية وصلت نفقاتها في هذه السنوات4834000دج.(بن أعراب عبد الكريم، 2003، ص171 )

غير أن المجلس الوطني للبحث باعتباره هيئة استشارية لتوجيهه البحث العلمي لم يتمكن من أداء وظيفته، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب هي:

- أن هذا المجلس يخضع في تكوينه لتمثيل فسيفسائي غير معتدل وغير واضح الأدوار بالإضافة إلى الباحثين والجامعين هناك مدراء والأحزاب والمنظمات الجماهيرية، ولهذا النمط من التمثيل فعالية محدودة فهو بين هيئات تختلف في اهتماماتها ووظائفها. (إيمان مشحوق 2012/2011، ص69)
- لم يكن البعض من الممثلين يهتم سوى بجلسات الافتتاح ولاختتام، وقد يحدث أن يغيب المعنيون بالقطاع الذي عقدت من اجله دورة استثنائية مما يؤكد نقص العلاقة بين المؤسسة الجامعية من جهة وبين هياكل البحث العلمي وقطاعات الإنتاج من جهة أخرى.
- تطغي الإجراءات الإدارية التي لها أولوية على إجراءات البحث.
- تناقص المردود الاقتصادي للبحث العلمي وارتفاع النفقات، فقد بلغت ميزانية البحث العلمي سنة 197862 مليون دينار جزائري (محمد العربي ولد خليفة، 1989، ص255 )

وفي سنة 1973 عرف البحث العلمي نشأة **الديوان الوطني للبحث العلمي OMRS** وفي عام 1974 تم إنشاء **المركز الجامعي للأبحاث والانجازات( CURER)** في قسنطينة. ( بن أعراب عبد الكريم، 2004، ص6 )

كما تميزت هذه المرحلة بتوجيه الاهتمام نحو البحوث الاجتماعية، حيث كان لها نصيب من الاهتمام فقد كان لها بعض المراكز البحثية والتي أنشأتها المنظمة الوطنية للبحث، وكان هناك مركزان بحثيان مختصان بالعلوم الاجتماعية، على الرغم من أن المراكز البحثية الأخرى، قد تتطرق إلى العديد من المظاهر الاجتماعية وهذان المركزان المختصان هما:

- **مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي**: والذي أنشاء في نوفمبر 1974 والذي يمكن أن نلخص ميادينه في انه يحاول دمج الجامعة في النشاطات الملموسة للتنمية الوطنية مع ربط البحث التطبيقي في إطار التطور الاقتصادي و الاجتماعي.
- **مركز الأبحاث الانثروبولوجية وما قبل التاريخية والاثنوغرافية:** يهدف إلى دراسة ثقافة الشعب الجزائري، من خلال تكوين ودراسة الوثائق الثقافية للشعب الجزائري، منذ مراحل ما قبل التاريخية حتى المرحلة الحالية،مع دراسة عدد من الظواهر الاجتماعية الحالية التي تظهر فيها خاصية التغيرات التاريخية عن تطور المجتمع الجزائري(محمد بشير،1994، ص42 ).

### 3.2-المرحلة الثالثة:

في سنة 1982 تبنت الدولة الجزائرية سياسة جديدة لتنمية قطاعات البحث الحساسة–الطاقة النووية، الطاقات المتجددة– وذلك بإنشاء مركز خاص بهذه المهمة تحت اسم – **محافظة الطاقات الجديدة** – ضم تحت وصايتها كل من مركز العلوم والتقنيات النووية ومركز البحث في الطاقات المتجددة، التابعان أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي، وتم في نفس السنة حل هذه الأخيرة وتحويل ممتلكاتها ونشاطاتها إلى جهات أخرى.( إيمان مشحوق، 2012/2011، ص70)

### 4.2-المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة تم تعزيز البحث العلمي بإنشاء هيكل جديد، فطبقا للمرسوم رقم 84- 159 المؤرخ في جويلية 1984 تم إنشاء **محافظة البحث العلمي والتقني**، والتي حاولت ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية، حيث تمثلت مهمتها العامة في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني ودعم الاستقلال التكنولوجي، كما تضطلع المحافظة في إطار مهمتها:

- تحضير العناصر التي تساهم في تجديد الأهداف الوطنية للسياسة العلمية والتقنية للاتصال مع جميع القطاعات والمشاريع التمهيدية لمخططات البحث العلمي والتقني السنوية والمتعددة قصد إدماجها في المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإعداد للاتصال مع جميع القطاعات المعنية والمشاريع التمهيدية لمخططات الإعلام العلمي والتقني وبرامجه وتسهر على تطبيق المخططات المتعددة ومتابعتها.
- تنسق وتراقب برامج البحث وتقترح إجراءات من شأنها أن يساعد على تحسين سير البرامج المذكورة.
- تشجع النشاط العلمي الإبداعي الوطني وتتلقى من أي هيئة معنية جميع المعلومات التي تخص الأبحاث وبرامج العمل في مجال الإبداع والملكية الصناعية
- تدرس المحافظة وتقترح الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتطوير أعمال البحث العلمي والتقني وهياكله وتراقب ذلك. ( بريد البحث، 1985، ص76 )

**5.2- المرحلة الخامسة:**

في سنة 1986 وعلى ضوء المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة والارتفاع المتواصل في عدد الباحثين سواء من خرجي الجامعات الجزائرية، أو العائدين إلى البلاد بعد تكوينهم في الخارج، تم إنشاء هيئة تحت وصاية رئاسة الجمهورية تحت اسم **المحافظة السامية للبحث (HCR)**،حيث جمعت هذه المحافظة بين مهام كل من محافظة الطاقات الجديدة ومحافظة البحث العلمي والنفسي، وبالرغم من كل نقائصها فإن المحافظة السامية للبحث أدت مهامها بصفة جيدة وبذلك تطور قطاع البحث العلمي وأصبح مكسبا لا نقاش فيه،فقد تبنت 460 مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين 2700 باحث في الفترة 1986-1989.

كما توصلت المحافظة السامية إلى وضع المعالم المتعلقة بتنشيط البحث كما تم إنشاء وحدات البحث الملحقة بالجامعات.

إلا أن هذه المرحلة أي مرحلة الثمانينيات تميزت بالعديد من محطات النجاح وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية، وهذا لا يعني عدم إخفاق بعضها الآخر، كما أن البحث الاجتماعي كان من أهم مميزاته في فترة الثمانينيات بصفة الاضطرابات، متأثر بالظروف الاجتماعية في تلك الفترة. ( سفير ناجي، 1984، ص15)

ومن جهة أخرى، وفي غمرة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد سنة 1988 طلب من المؤسسات الاقتصادية العمومية الاختيار على أساس المردود الاقتصادي والمالي على حساب نشاطات البحث والتجديد، ونتيجة لذلك تخلت أغلب المؤسسات عن برامج البحث وحلت وحدات البحث المعتمد لديها.( أحمد عمراني، 2008، ص24)

**6.2- المرحلة السادسة:**

في سنة 1990 لم يعد بمقدور المحافظة السامية للبحث أن تستمر كملحقة، وذلك للأهمية التي اكتسبتها الجامعة والتعليم العالي، وخاصة الدور الذي كان على الجامعة أن تقوم به في العالم المتجدد، وبذلك حولت المحافظة السامية البحث إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة دولة للبحث، حيث اتخذ قراران كان لهما أثر عميق على البحث العلمي حاليا:

أ- إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني.

ب- إنشاء لجان بين القطاعات مهمتها ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي وقد بقيت هذه الكتابة أقل من عام لتحل سنة 1993.( حفحوف فتيحة،2008/2007، ص114)

**7.2- المرحلة السابعة:**

تبدأ هذه المرحلة بحل كتابة الدولة للبحث سنة 1993، وتكفل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وخلال هذه الفترة أي مابين 1965/1990 كان عدد الرسائل ومشاريع البحث في ميدان العلوم الاجتماعية 1429 مشروع، وقد اعتبر هذا الرقم تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة حيث اقتضت الضرورة الاهتمام أكثر بالبحث العلمي، واستطاعت الجزائر أن تنشئ عشرات المراكز البحثية، كما تميزت هذه المرحلة بسياسات واستراتيجيات جديدة تشكلان إطار للعديد من الإجراءات التي تطورت حاليا وتمثلت في: (ابتسام مشحوق، 2012/2011، ص107 )

**أ- على المستوى القانوني:** يتمثل الإجراء الرئيسي في إصدار ( قانون –برنامج ) ينظم نشاطات البحث والتنمية التكنولوجية، كأولوية وطنية تمثل فرعا مستقلا في حد ذاته من فروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وفي نفس منطلق هذه السياسة تقرر:

- إصدار قانون نووي.
- إنشاء جهاز تنظيمي وطني في مجال الأمن النووي.
- إصلاح قانون الأساتذة الباحثين.
- تطبيق قانون استقلالية المخبر الجامعي.

**ب-على مستوى المؤسساتي :** يتمثل أهم إجراء في تدعيم قطاع البحث العلمي، بآليات المتابعة والتقويم و التثمين، لتفعيل دور الوكالات التالية:

- الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي ANDRU.
- الوكالة الوطنية لتنمية البحث في ميدان الصحة RSDAN.

وهي الهياكل المسؤولية عن نشاط البحث، كما تدعم قطاع البحث العلمي بإجراءات هي:

- تصفية اللجان مابين القطاعات.
- إنشاء مركز وطني للبحث العلمي في التكنولوجيا الحيوية.
- إنشاء هيئة استشارية للتنسيق والتشاور بين المجالس العلمية والمراكز البحوث. (ابتسام مشحوق،2012/2011، ص110)

ج-**على مستوى الموارد البشرية:** من خلال :

- السعي لتطوير الموارد البشرية وإعداد الباحثين وتعزيز السياسة المتبعة في مجال الدراسات العليا.
- ترقية الحركة الجمعوية في مجال العلوم والتكنولوجيات، وتسهيل إنشاء شبكات البحث بالتعاون مع المكتبات الأجنبية ووحدات البحث الدولية، والملتقيات والمخابر المشتركة وذلك

بتحسين نظام جمع المعلومات من خلال بنوك المعلومات بهدف الاستفادة من الكفاءات الجزائرية العاملة في الخارج.

د- **على مستوى تثمين نتائج البحث:**أن قيمة البحث العلمي تكمن في نتائجه وما حققه من مردود والتي تستوجب، وجود حركة فكرية وإنشاء نظام وطني لتجميع الإنتاج العلمي والتقني وضمان نشره وتبادل المعلومات والخبرات وتسجيل براءات الاختراع وغيرها، في سبيل وتثمين نتائج البحث وتحقيق أهداف من خلال:

- إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطويرANDREVET
- تنصيب خلال تتكفل بالتثمين، على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
- في سنة 1999 أنشئت الوزارة المنتدبة للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي لتتولى تسيير البحث العلمي.( ابتسام مشحوق،2012/2011، 111)

يوضح الجدول التالي تطور مؤسسات البحث العلمي في الجرائر منذ الاستقلال :

**جدول رقم (01): تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ سنة1962**

| الهيئة | إنشاءها | الجهة الوصية | تاريخ الحل |
|---|---|---|---|
| مجلس البحث | 1963 | الجزائر فرنسية | 1968 |
| هيئة التعاون العلمي | 1968 | الجزائر فرنسية | 1971 |
| المجلس المؤقت للبحث العلمي | 1971 | الجزائر | 1973 |
| الديوان الوطني لبحث العلمي | 1973 | وزارة التعليم العالي | 1983 |
| محافظة الطاقات المتجددة | 1982 | رئاسة الجمهورية | 1986 |
| محافظة البحث العلمي والتقني | 1984 | الوزارة الأولى | 1986 |
| محافظة السامية للبحث | 1986 | رئاسة الجمهورية | 1990 |
| الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا | 1990 | الوزارة الأولى | 1991 |
| الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة | 1991 | الوزارة الأولى | 1991 |
| كتابة الدولة للبحث | 1991 | وزارة الجامعات | 1992 |
| كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث | 1992 | وزارة التربية | 1993 |
| كتابة الدولة للجامعات والبحث | 1993 | وزارة التربية | 1994 |
| وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 1994 | وزارة التعليم العالي | 1999 |
| وزارة منتدبة للبحث العلمي | 1999 | وزارة التعليم العالي | الى اليوم |

**المصدر:**بن أعراب عبد الكريم ،2007، ص09

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن التقلبات والتغيرات التي تميزت بها منظومة البحث في الجزائر منذ الاستقلال، حيث انتقلت وصاية البحث العلمي منذ الاستقلال من وصاية إلى أخرى 14 مرة. (بن أعراب عبد الكريم،2007، ص9)

إلا أنه خلال السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالبحث العلمي في الجزائر، بحيث تبنت الجزائر سياسة جديدة لتنشيط وتفعيل البحث العلمي ونشر المعرفة، ولذلك بادرت الوزارة المكلفة بالبحث العلمي بتفعيل السياسة الوطنية لترقية البحث، والتي كانت محورا للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الأول للبحث لأول مرة في تاريخ الجزائر سنة1998(6-11-08)

بحيث عكس قرار إدراج نشاط البحث في إطار قانون برنامج الأهمية التي توليها الدولة للبحث، وتكريسا للبحث العلمي كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد.

كما هدف قانون (11-98) إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث.
- تحفيز عملية تثمين إنتاج البحث.
- دعم الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتجسدت سياسة الدولة للإنعاش وتطوير قطاع البحث العلمي، من خلال إصدار المراسيم التنفيذية (244-99) والتي حددت قواعد أنشاء مخابر البحث العلمي وشروط التنظيمية لعملها وتسيرها، بحيث انطلاقا من سنة 2000 م تم اعتماد و إنشاء مخابر البحث العلمي بمختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن والتي غطت مختلف التخصصات والميادين العلمية، وبهذا أصبحت هذه المخابر بمثابة الوحدة القاعدية للبحث العلمي الجامعي.(عبد الكريم بوصفصاف، 2007، ص 06)

## رابعا: إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر

لقد نص القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي السالف الذكر، على تأسيس المخابر ووحدات البحث، بهذا ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لبلوغ هذه الأهداف كلها، نص القانون على أن تقوم كل الدوائر الوزارية والمؤسسات الخاصة كل فيما يخصه باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار الهياكل التابعة لها، بحيث تم الانطلاق من سنة 2000م اعتماد إنشاء مخابر البحث العلمي بمختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن، بحيث أصبحت هذه المخابر الوحدة القاعدية للبحث العلمي الجامعي والتي قربت محيط البحث من الأساتذة الجامعين، ما شجع في انضمام أعداد متزايدة من الأساتذة الجامعين في مجال البحث بهذه المخابر، وبهذا تزايد عدد المخابر المنشأة بالجامعة عبر مراحل، حيث تم سنة 2000م اعتماد (301) مخبرا ليتزايد العدد سنة 2003م إلى (548) مخبرا، ليبلغ سنة 2009م(680) مخبر بحث علمي، وارتفع عددها مع نهاية 2010م إلى (804) مخبرا موزعة على الجامعات الوطنية.

ويوضح الجدول التالي تطور إنشاء المخابر عبر مختلف مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن.

**الجدول رقم(02): تطور هياكل البحث المنشاة بين سنتين 1990 و2007**

| السنة | 1970 | 1980 | 1990 | 2000 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المخابر | / | / | / | 301 | 616 | 643 | 665 |
| عدد المراكز | / | / | 05 | 10 | 10 | 10 | 11 |
| عدد الوحدات | / | / | 03 | 03 | 05 | 06 | 06 |
| مجموع | / | / | 03 | 314 | 631 | 659 | 682 |

**المصدر: علي حميدوش مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد12 جوان 2009، ص54**

الملاحظ من خلال الجدول تطور هياكل البحث العلمي، فقد كان هناك ارتفاعا كبيرا في عدد المخابر المنشأة بدءا من أول سنة لتطبيق القانون إنشاء المخابر البحثية، (11-98)، كما يعبر عن

الدور الذي لعبته هذه المراكز في الرفع والنهوض بالبحث العلمي وترقيته وتطويره أما في المقابل فهناك نوع من الاستقرار والركود فيما يخص تطور عدد الهياكل الأخرى، خاصة فيما يخص مراكز البحث، فمنذ سنة 2000م قدر عددها بـ10 مراكز ولم يزد عن ذلك سوى بمركز واحد، وقد يكون هذا السبب راجع إلى توجيه الاهتمام نحو إنشاء مخابر بحثية أكثر من مؤسسات أخرى، فلقد فاق عددها 600 مخبر ما بين سنتي 2006م/2007 وذلك بهدف ترقية وتطوير البحث العلمي.( علي حميدوش، 2009، ص54)

**خامسا: قواعد إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر:**

إن إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر يكون على أساس المقاييس الآتية، والتي حددها المرسوم التنفيذي (244-99):

أ- أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الثقافية أو العلمية والتكنولوجية للبلاد.

ب- حجم وديمومة البرنامج العلمي أو التكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث.

ج- أثر النتائج المنتظرة على تطور المعارف العلمية والتكنولوجية.

د- نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة أو الممكن تجنيدها.

ه- الوسائل المادية والمالية المتوفرة والواجب اقتنائها.

و- زيادة عن المقاييس المذكورة يجب أن يتكون مخبر من أربعة فرق بحث على الأقل وكل فرقة تتكون من ثلاث باحثين على الأقل ويديرها باحث مؤهل.

ز- تضطلع فرقة البحث بمهمة رئيسية تتمثل في تنفيذ مشروع أو عدة مشاريع بحث في إطار برنامج المخبر.

ح- يشرف على كل مشروع بحث مسؤول المشروع، كما يمكن لرئيس الفرقة أن يكون رئيسا لمشروع البحث.

ط- يدير مخبر البحث مدير المخبر، ويزود بمجلس يتكون من مسؤولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.(الجريدة الرسمية الجزائرية، ع77، 1999، ص07)

**الشكل رقم (01): مخطط يوضح هيكلة مخبر البحث**

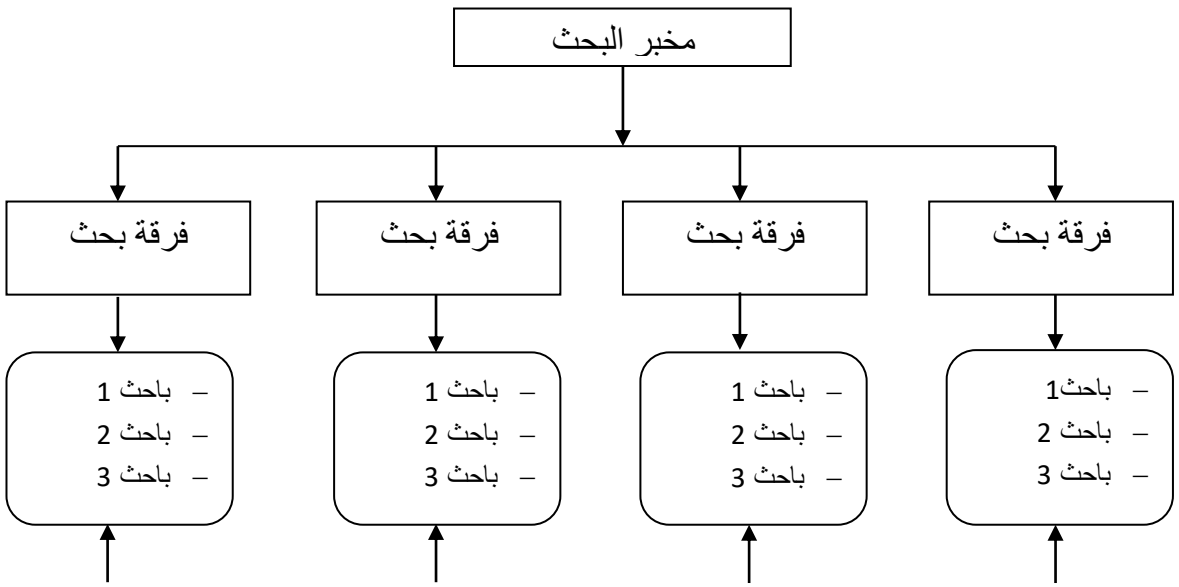

**باحث مؤهل باحث مؤهل باحث مؤهل باحث مؤهل المصدر: من إعداد الطالبة**

## سادسا: أهداف ومهام مخابر البحث العلمي في الجزائر

يكلف مخبر البحث بموجب المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم (244-99) المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، والذي يحدد قواعد إنشاء مخابر البحث، وتنظيمه وتسيره بما يلى:

أ- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد.
ب- انجاز الدراسات وأعمال البحث العلمي التي لها علاقة بهدفه.
ج-المشاركة في إعداد برامج البحث لعلمي المتعلقة بنشاطاته.
د- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
ه- المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات، وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع وخدمة وتطوير ذلك.
و- المشاركة في التكوين بواسطة البحث، ومن أجل البحث.
ز- ترقية نتائج أبحاث، ونشرها.
ح-جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية، التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها.
ط-المشاركة في وضع شبكات بحث ملائمة.(الجريدة الرسمية الجزائرية، ع77، 1999 ص06)

1. **مهام مدير المخبر:**

يتكفل مدير المخبر بما يلي:

**أ-** الإدارة العلمية والتسيير المالي للمخبر ويكون الأمر بصرف الاعتمادات المخصصة للمخبر ويعد مسؤول عن التسيير المالي الحسن لمخبر البحث، ويمارس السلطة السليمة على كل مستخدمي البحث العلمي ودعم العاملين بالمخبر.
**ب-**يقدم مدير المخبر برامجه والحصيلة نشاطاته إلى أجهزة التقييم التابعة الإلحاق لدراستها (الجامعة)
**ج-**يعد الجداول التقديرية لبراءات والنفقات.
**د-** يمكن لمدير مخبر البحث بتفويض من رئيس مؤسسة الإلحاق (الجامعة) إن يبادر بعقود واتفاقيات ويبرمها بغرض انجاز إعمال البحث والدراسات وتقديم الخدمات مع مؤسسات وطنية أو دولية ذات صلة بمهام المخبر. (مولاي أحمد، 2009/2008، ص77)

2. **مهام مجلس المخبر:** يكلف مجلس المخبر الذي يرأسه مدير المخبر بمايلى:
أ- المشاركة في اعدد البرامج .
ب- تقييم نشاطات البحث دوريا.
ج- دراسة حصيلة نشاطات البحث والتسيير، والمصادقة عليها.
د- المصادقة على الجداول التقديرية للإيرادات والنفقات التي يقدمها المدير.
ه- السهر على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمالية والمادية.
و- إعداد النظام الداخلي للمخبر والمصادقة عليها.

**3. الموارد المالية لمخبر البحث:**

يتمتع مخبر البحث باستقلالية التسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية، عن بعد وتأتي موارد المخبر مما يأتي:

أ- مساهمات الصندوق الوطني للبحث العالي والتطوير التكنولوجي.

ب- اعتمادات التسيير التي يفرضها مسؤول مؤسسة الإلحاق ( الجامعة)

ج-نشاطات تقديم الخدمات والعقود.

د- البراءات والمنشورات.

ه- الهيئات والوصايا.( الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 77، 1999، ص07)

## سابعا: أسباب ووسائل نجاح المخابر

1. توفير ميزانية خاصة للبحث العلمي في إطار المخابر مستقلة عن ميزانية الجامعة رغم إن ميزانية المخبر ( ميزانية التسيير و ميزانية الجامعة ) إلا إن جدوى تسييرها وميادين صرفها تقرر من طرف مكتب المخبر بإشراف المدير.

2. تخصيص الفضاء العلمي الخاص لكل مخبر والأجهزة اللازمة للقيام بعمليات البحث العلمي، إن غياب أجهزة المخبر وخاصة في ميادين العلوم التجريبية والعلمية الدقيقة كثيرا ما كانت مانعا للبحث والتحصيل العلمي.

3. تسيير البحث العلمي من قبل طاقم المخبر بصفة تكاد تكون مستقلة عن الإدارة وبالتالي تحقق الفصل بين الإدارة و البحث العلمي.

4. أصبح بالإمكان ربط الجامعة والبحث العلمي بالقطاع اقتصادي والاجتماعي، ولم ينحصر ذلل على المخابر التجارب المنتجة للخدمات المادية وإنما تحقق حتى المخابر في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية .

5. تعمل المخابر على دعم التكوين عن طريق تنظيم علمية وفنية دورية ودوران تربص قصيرة.

6. تعمل المخابر على تنظيم المؤتمرات الدولية والوطنية التي تجمع المختصين.

7. كما أن هذه المخابر لها القدرة والإمكانية في إصدار مجلات متخصصة دورية وطبع نتائج الأبحاث التي التوصل إليها (عبد المجيد بن نعيمة، 2008، ص14).

## ثامنا: معوقات البحث العلمي في الجزائر

إن الجزائر ومن خلال مجموعة الإصلاحات التي فمت بها والتي مست نظام التعليم العالي وذلك في سبيل النهوض بالبحث العلمي وتطويره إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لترقية البحث العلمي في الجزائر، لأن هذا الأخير ظل يعاني من الكثير من العراقيل التي تحول دون تقدمه وتطويره، وتتمثل هذه العراقيل أو المعوقات فيما يلي:

1. **الإهمال السياسي:** إن نقص التمويل يفسر في جانب كبير منه إهمال السلطات السياسية أو الحاكمة للبحث العلمي في الجامعات حيث ينصرف اهتمامها الأول إلي نوعين من البحوث:

بحوث الإنماء العسكري الذي يعرفه التجييش الجديد والتسلح المتطور، حيث يشجع الدولة على السيطرة والتفوق على الغير ويمكننا من جني ثمار عائد ربحي يتجاوز بمرات كثيرة الإنفاق على البحث العلمي أو التصنيعي.(أمال حيفري، 2012، ص11)

بحوث الإنماء الاقتصادي الإنتاجي الذي يعرفه مجال الصناعة المتقدمة في الجزائر في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث قدرت الطاقة البشرية العاملة في هذا الميدان خلال1998 بنحو 3257 أي 116 باحث لكل مليون ساكن حيث ارتفعت حوالي 8000 باحث سنة 2000 لتصل حوالي 11500 باحث مع نهاية سنة 2002.

إضافة إلى محدودية الحرية الأكاديمية ليس فقط من الناحية البيروقراطية في المحيط الجامعي والأكاديمي فلا يمكن الحديث عن بحث علمي بدون حريات أكاديمية متطورة.

أن مشكلة التسيير والتمويل البحث في التعليم العالي مطروحة بحدة، فإن كان دعم الدولة يبقى ضروريا ويتعين رصد الاعتمادات المالية الكفيلة بتمويل المشاريع البحثية المختلفة إلا أن مساهمة الشركاء الاقتصاديين المعنيين بالبحث العلمي من المؤسسات الخاصة في الجزائر يبقى دون المستوى المطلوب.(أمال حيفري، 2012، ص11)

2. **عزلة الجامعة:** إن قلة فعالية البحث العلمي في الجامعات الجزائرية على صعيد التنمية هو وضعها الأكاديمي الذي يكاد يعزلها عن بقية المؤسسات المشتغلة بالبحوث العسكرية والإنتاجية والتي تخضع لمؤثرات تحثها على مجاراة التطورات وكسب سباق المنافسة بين الدول الكبرى على الصعيد العالمي وهذا الوضع يكاد يكون ظاهرة عامة في الدول العربية والنامية في عدد قليل من الدول الغربية.( أيمن يوسف،2008/2007، ص72)

3. **ضعف الدافعية الذاتية:** إن ما ينشر سنويا في الوطن العربي لا يتجاوز 15 ألف بحث أي ما يعادل الإنتاجية الحقيقية هو في حدود 0.3 بحث لكل باحث في السنة وهي كما نرى إنتاجية ضعيفة جذا ولا يوجد لها مثيل في الدول النامية والتي تتراوح مابين 1و2 بحث لكل باحث في السنة، أن ضعف الدافعية الذاتية ليست في جوهر الأمر مزاجا فرديا يتوقف كليا على ذاتية الباحث ولكنه محصاة عوامل مجتمعية وإدارية وثقافية واقتصادية تتشابك كلها في خلق مناخ خانق يقتل ملكات الإبداع ويطارد الباحثين .

قلة الوعي بالبحث العلمي، فالمفروض أن تتحول الجامعات وكبار المفكرين والباحثين بها إلى منتجين للأفكار و نظريات في مجال البحث العلمي، والمؤسسات السياسية والاقتصادية والمدارس التطبيقية إلى ورشات أعمال لتطبيق وتنفيذ التوصيات العلمية التي يقترحها كبار المختصين والباحثين في الجامعات، أي أن هناك مؤسسات جامعية يتم فيها إنتاج الأفكار والتصورات والاستراتيجيات وهناك المؤسسات التي تختار ما تطبقه وتستفيد منه في مجال تخصصها ولهذا فالمفروض أن لا تقوم المؤسسات بإنشاء مراكز بحث الموجودة فيها وإنما تتجه إلى مراكز البحث المتواجدة في الجامعات حيث يوجد كبار العلماء والمفكرين الذين يحصلون على دعم مالي لتمويل مشاريع الأبحاث التي تخصهم.

إضافة إلى ما سبق تجد مشكل الخلط بين البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية وعلم الإحياء والرياضيات من جهة، والعلوم الإنسانية بصفة عامة من جهة أخرى، ينبغي أن تكون هناك فرق

شاسع بين مكونات وطرق البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية و العلوم الإنسانية، فإذا كانت العلوم الطبيعية تحتاج إلى مخابر لفحص العينات وإجراء التجارب والتعرف على النتائج التي تتمخض عنها الفحوصات الدقيقة فإن العلوم الإنسانية بصفة عامة تحتاج إلى مراكز أبحاث لفحص وتحليل الوثائق وتحديد السلوك الإنساني .(أمال حيفري، 2012، ص14)

4. **النظام الجامعي الجديدLMD:** ترجع العقبات أيضا إلى النظام الجديد الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية في جامعاتها والممثل في نظام ( **ل م د**) الذي لاقى عدة انتقادات والكثير من الجدل من مختلف الفئات إلى أن اصدر مؤخرا مساواة النظام لكلاسيكي بنظام (LMD) بموجب القرار الذي أصدره الوزير الأول السيد عبد المالك سلال بتاريخ 17 ماي 2015 والذي يمنح لحاملي شهادة دكتوراه LMD نفس الحقوق لشهادة الدكتوراه في العلوم، وهو القرار الذي أثار حفيظة العديد من طلبة النظام الكلاسيكي على اعتبار أن الطورين لم يخضع لنفس مدة التكوين ولا نفس قيمة التكوين.

فيرى البعض أن الجامعة مع نظام LMD ذاهبة إلي تمييع الشهادات وافرزا جبهة كبيرة للبطالة، الجامعة الجزائرية مع نظامLMDذاهبة لتمييع الشهادات العلمية وإفقادها لقيمتها وهذا مآثر على الإنتاج العلمي داخل المؤسسة الجامعية. .(أمال حيفري، 2012، ص15)

## خلاصة:

من خلال استعراض نشأة كل من الجامعة والبحث العلمي في الجزائر وتطورهما عن طريق الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير قطاع البحث العلمي والنهوض به، ذلك من خلال إنشاء المراكز والمؤسسات البحثية المختلفة وكذا تطور نشأة مخابر البحث في الجامعات الجزائرية عبر الوطن، حيث تكاثفت الجهود لتحقيق هذا التطور في مجال البحث سواء من طرف الدولة أو الباحثين، وكذا العمل على تقييم البحث والتعرف على مكونات البحث العلمي.

ومنه التعرف على واقع البحث العلمي والمعوقات التي تواجهه دون أن يحقق هذا البحث أهدافه العلمية والخدماتية في المجتمع، هذا ما نهدف إليه من خلال دراستنا الحالية من خلال الخوض في معوقات البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر .

# الجانب التطبيقي

# الفصل الثالث:
# الإجراءات المنهجية للدراسة

**تمهيد :**

إن التغيرات والتطورات التي مست كل جوانب الحياة الاجتماعية منها والتربوية والتي بدورها زادت من تعقد وتشابك الظواهر في الوقت الحاضر، مما جعل من الضروري عند دراسة أي ظاهرة أن تكون هذه الدراسة علمية ومنظمة وبعيدة كل البعد عن العشوائية كي يسهل فهمها ويسمح بتعميم نتائجها وهذا ما يجب أن يتوفر في البحث العلمي، حيث يلعب الإطار المنهجي للدراسة أحد أهم الجوانب الهامة حيث لا يمكن للباحث الاستغناء عنه والاكتفاء بالجانب النظري فقط، ذلك بغية الوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية حيث بتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث للوصول إلى ذلك بداية بالدراسة الاستطلاعية حدود الدراسة ومنهج الدراسة ثم مجتمع الدراسة والتعرف على خصائص العينة ووسائل جمع البيانات والأساليب الإحصائية.

## أولا: الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية مرحلة أولية قبل الانطلاق في الدراسة النهائية والغاية منها التعرف على الواقع الميداني قبل الخوض في تفاصيل موضوع الدراسة وإزالة الغموض واللبس على بعض النقاط التي تحتاج إلى الشرح والتوضيح ومن خلالها يتمكن الباحث من تحديد موضوع الدراسة بدقة وتعرف على مفاهيم الدراسة حيث تسنى لنا من خلال هذه مرحلة:

1- القيام بزيارة الاستطلاعية للحصول على بعض المعلومات حول البحث العلمي كانت بتاريخ 2018/01/13 مع العلم أن هذه المرحلة كانت بدايتها الأولى قبل هذه التاريخ حيث كانت على مستوى مخابر البحث الموجودة بجامعة محمد خيضر بسكرة.

2- زيارة الموقع الرسمي للجامعة لتعرف على عدد المخابر الناشطة على مستوى الجامعة محمد خيضر بسكرة.

3- زيارة مجمع المخابر بهلالي صيد بجامعة المركزية والتعرف على عدد المخابر المتواجدة في هذا المجمع، بالإضافة إلى المجمع الذي تم انجازه حديث والذي يضم عدد من المخابر البحث.

4- التعرف على أسماء مدراء مخابر الناشطة على مستوى جامعة محمد خيضر من خلال الجدول المتوفر على موقع الجامعة.

5- دامت فترة الدراسة الاستطلاعية لموضوع الدراسة 13 جانفي إلى 09 فيفري.

## ثانيا: منهج الدراسة:

توجد عدة مناهج تحدد طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة، وبما أن موضوع الدراسة هو التعرف على معوقات البحث العلمي في الجامعة، فإننا نرى أن المنهج المناسب لدراسة هو" **المنهج الوصفي"** الذي يعرف بأنه " المنهج الذي يهتم بدراسة ظاهرة معينة في الوضع الراهن، فهو وصف خصائص ومركباتها، ويصف العوامل التي تؤثر على تلك الظاهرة بحيث يمكن التنبؤ والاستنتاج بالأوضاع المستقبلية التي تؤول إليها هذه الظاهرة.

كما يعتبر **"المنهج الوصفي** "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإحصاءها للدراسة الدقيقة، ومنه فالمنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول لأغراض محددة (بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني، 2004، ص 168)

ولهذا الغرض كان إتباع المنهج الوصفي في دراستنا من أجل وصف المعلومات الميدانية وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج موضوعية، بما أن دراسة تحاول بدرجة الأولى تشخيص ووصف حالة البحث العلمي ومعرفة واقعه في الجامعة ومن ثم الوقوف على أهم معوقاته بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع للوصل إلى فهم أشمل للظاهرة.

## ثالثا: مجالات الدراسة:

**1. المجال المكاني:** أجريت الدراسة الميدانية في جامعة محمد خيضر بسكرة وبالتحديد على مستوى مخابر البحث العلمي حيث تضم الجامعة مخبر بحث موزعة على تخصصات مختلفة، إذ توجد خمسة(5) مخابر بالقطب الجامعي شتمة ثلاثة (3) منها في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ومخبرين بكلية الحقوق والعلوم السياسية، أما بقية المخابر فهي موجودة على مستوى الجامعة المركزية من بينها أثنا عشر (12) مخبر بحث يتواجد على مستوى مجمع مخابر البحث العلمي وهو مجمع بهلالي الصيد ، كما تم إنشاء مجمع مخابر جديد 2017/2016 يضم 12 مخبر بحث الناشط منها تسعة مخابر فقط في التخصصات التالية(فيزياء،إعلام الآلي،كيمياء ،أدب عربي) **أنظر الملحق رقم (03)**

كما يتوزع العدد الباقي من المخابر على مختلف الكليات في الجامعة وقد كان عام 2001 هو أول عام تم فيه إنشاء ثمانية (8) مخابر بحث في التخصصات التالية: (هندسة ميكانيكية هيدروليكية) بينما في عام 2002 تم إضافة أربعة (04) مخابر أخرى وفي عام 2010/2009 تم إنشاء مخبر واحد في تخصص (هندسة مدنية الجيوتقنية) وفي عام 2012 تم إنشاء مخبرين في كل من تخصص (هندسة مدنية، الهيدروليك) وفي عام 2013 قدر عد المخابر المنشأة بـ سبعة (7) مخابر.

ليصل عددها في 2017 إلى 32 مخبر بحث.

**2. المجال الزمني**: أجريت الدراسة الحالية في الموسم الجامعي 2018/2017، حيث تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 11 مارس 2018 إلى 23 ماي 2018، وانقسمت إلى مرحلتين .

- **المرحلة الأولى:** امتدت من 11 مارس إلى 09 افريل2018 وهي مرحلة بناء استمارة الاستبيان وذلك إتباعا لتوجيهات الأستاذة المشرفة، ثم عرضها إلى التحكيم من طرف الأساتذة* حيث امتدت هذه الفترة من 09 إلى 15 أفريل 2018، قمنا فيها بمراعاة التوجيهات النهائية للأستاذة المشرفة وتعديل ما يلزم ثم إخراج استمارة الاستبيان في صورتها النهائية.

- **المرحلة الثانية**: وكان فيها النزول الفعلي للميدان والشروع في توزيع استمارات الاستبيان على مدراء مخابر البحث، ثم جمعها في الفترة الممتدة من 17 أفريل إلى غاية 23 ماي 2013 وذلك بهدف الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لإتمام الدراسة ثم تفريغها وتحليلها.

**3. المجال البشري:**

اقتصرت الدراسة الحالية على مدراء مخابر البحث العلمي في جامعة محمد خيضر بسكرة ولحصر الموضوع من كل جوانبه تم اختيار طريقة المسح الشامل حيث يعتبر هذا الأخير من أكثر الأساليب انتشارا وشهرة في دراسة الظواهر الاجتماعية التي يمكن من خلالها جمع معلومات وبيانات عن الظاهرة المدروسة، وهو يدخل ضمن الدراسات الوصفية التي تعتبر دراسة مسحية.

وقد اخترنا هذا النوع أي المسح الشامل بناءا على أنه المناسب لموضوع الدراسة الحالية بحيث يعطي نتائج دقيقة ومضبوطة وتوفر الكثير من الوقت والجهد، وفي هذه الدراسة كان المجتمع المعني بالدراسة يتكون من 32 مخبرا في حين تعذر علينا الاتصال بـــ3 مخابر نظرا لعدم وجود مدير مسؤول يمكننا التواصل معه وذلك بحكم انشغالاتهم وارتباطاتهم. بتالي قدر مجتمع الدراسة بـــ29 مدير مخبر بحث بجامعة محمد خيضر بسكرة.

## رابعا: خصائص مجتمع الدراسة:

**الجدول رقم(03) يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| ذكر | 20 | %90.91 |
| أنثى | 02 | % 9.09 |
| المجموع | 22 | % 100 |

من خلال الجدول رقم (03) والذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس، نلاحظ أن عدد المبحوثين من الجنس ذكور أكثر من عدد المبحوثين من الجنس إناث، بحث قدرت نسبة هذا الأخير بـــ 90.91 % في حين قدرت نسبة الإناث بـــ 9.09% .

**الجدول رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين حسب السن**

| السن | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| [45-35] | 07 | %31.82 |
| [55-45] | 08 | %36.36 |
| [65-55] | 06 | %27.27 |
| [75-65] | 01 | %04.55 |
| المجموع | 22 | %100 |

من خلال الجدول (04) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب السن، نلاحظ أنه أكبر نسبة تكون في فئة [45-35] والتي تقدر بـــ 36.36%، أما نسبة 31.82% تكون في فئة الأعمار مابين [45-35] تليها نسبة 27.27% لفئة الأعمار [ 65-55]، أما فئة الأعمار ما بين [75-65] قدرت نسبتها بـــ4.55%.

**جدول رقم (05): يبرز توزيع المبحوثين حسب تخصص علمي**

| المجال | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| هندسة مدنية | 01 | %4.54 |
| علم الري | 03 | % 13.63 |
| فيزياء | 02 | %9.09 |
| هندسة اليكترونية | 03 | %13.63 |
| كيمياء | 01 | %9.09 |
| هندسة ميكانيكية | 02 | %4.54 |
| علم الاقتصاد | 01 | %9.09 |
| علم اجتماع | 01 | %4.54 |
| علم تربية | 01 | %4.54 |
| علم نفس | 01 | %4.54 |
| حقوق | 02 | %9.09 |
| أدب عربي | 03 | %13.63 |
| المجموع | 22 | %100 |

من خلال الجدول رقم (05) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب تخصص العلمي، نلاحظ أن أكبر نسبة قدرت بـــ 13.63% تخصص أدب عربي وهي نفس لكل من علم الري والهندسة اليكترونية، ثم تليها كل من تخصصات الكيمياء والحقوق وفيزياء بنسبة 9.09% ، في حين ما نسبة

4.54% لكل من تخصص علم النفس علم التربية،علم اجتماع، الهندسة مدنية، الهندسة الميكانيكية، ومنه نستنتج أن التخصصات التي مثلت أكبر نسبة والتي كانت كالتالي أدب وعلم الاقتصاد وعلم الري وهذا راجع إلى عدد المخابر الناشطة في هذا التخصصات وعدد الباحثين المنتمين إليها .

**جدول رقم (06): يوضح توزيع المبحوثين حسب الخبرة المهنية**

| مدة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| [5-15] | 5 | %22.73 |
| [15-25] | 11 | %50 |
| [25-35] | 6 | %27.27 |
| المجموع | 22 | %100 |

من خلال الجدول رقم (06) والذي يوضح عدد السنوات الخبرة، نلاحظ أكبر نسبة من المبحوثين تقدر بـ 50% والتي تتمركز مابين [15-25] سنوات، في حين ما نسبه 27.27% من المبحوثين تتمركز مابين [25-35] سنوات، ثم تليها 22.73 % تتمركز مابين [5-15] سنوات مما نستنتج أن مدراء المخابر البحث العلمي في الجامعة لديهم خبرة مهنية تفوق 05 سنوات وهذا إن دلا على شيء إنما يدل على الأقدمية المهنية في العمل في مجال البحث العلمي، هذا ما تجعلهم على دراية كافية بأهمية البحث العلمي ودور الذي تعلبه مخابر البحث العلمي والمعوقات التي قد تعيق الأعمال البحثية.

**جدول رقم (07): يوضح توزيع المبحوثين حسب مدة شغلك منصب مدير مخبر**

| عدد السنوات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| [5-1] | 06 | %27.27 |
| [10-5] | 09 | %40.91 |
| [15-10] | 04 | %18.18 |
| [25-15] | 03 | %13.64 |
| المجموع | 22 | 100 |

من الجدول رقم (07) يتضح أن كبر عدد من المبحوثين مدة شغلهم منصب مدير مخبر تنحصر ما بين[10-5] سنوات بنسبة 40.91،% وتليها نسبة 27.27% من المبحوثين يتمركز من [5-1] سنة تليها نسبة 18.18% تتمركز [15-10] في حين ما نسبه 13.64% تتمركز من [15-25] مما سبق نستنتج أن أعلى نسبة من مبحوثين تتمركز من [15-10] سنوات وهي مدة لا بأس بها كي يكون للمبحوثين خبرة في مجال العمل البحثي وتسير المخبر بكل حنكة خبرة كما نستنتج أنه يمكن لمدير المخبر أن يضل أكثر من 3 سنوات في منصبه وتجديد هذه المدة ما إن انتخب من من طرف أعضاء المخبر.

## خامسا: وسيلة جمع البيانات

كل دراسة تتطلب من الباحث استخدام مجموعة من التقنيات والأساليب لاكتشاف وفهم الواقع كما هو بالإضافة دقة النتائج المتوصل إليها، إلا أن طبيعة الموضوع وخصوصية تفرض على الباحث جمع البيانات بالأداة المناسبة للدراسة ولمجتمع الدراسة في حد ذاته ولطبيعة موضوع الدراسة الحالية تم استخدام أداة استمارة الاستبيان :

- تعتبر من أكثر الأدوات استعمالا في جمع البيانات خاصة في البحوث السوسيولوجية، فهي "وسيلة للدخول في اتصال بالمبحوثين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا بواحد وبنفس الطريقة بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد، انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها(موريس أنجرس، 2006، ص204)
- كما تعرف على أنها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة أو أن ترسله إلى المبحوثين (رشيد زرواتي، 2008، ص 182)
- ولقد تم توزيع استمارة الاستبيان على المبحوثين الذين هم.
- وبناء على ذلك تم إعداد استمارة الاستبيان وتوجيهها إلى مجتمع البحث حيث تم وضع 27 سؤال بالاستمارة تتنوع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة.
- حيث قسمت الاستمارة على النحو التالي:

**البيانات الشخصية:** وتضمنت 06 بيانات من (05-1) وتتمثل في الجنس والسن، التخصص العلمي، والخبرة المهنية، مدة شغلك منصب مدير مخبر.

**المحور الأول:** نقص التمويل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة وتضمن 8 أسئلة من (06-14).

**المحور الثاني:** ضعف التفاعل بين الفرق المكونة للمخبر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة وتضمن 08 أسئلة من (23-14) .

**المحور الثالث:** نقص التواصل بين الشريك الاجتماعي ومخابر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة وتضمن 05 أسئلة من (29-23).

**ملاحظة :** تم توزيع 29 استمارة استبيان ولكن لم نتمكن من إرجاع إلا بـ22 استمارة استبيان وذلك لعدة أسباب لتغيير عدد من المدراء من مناصبهم منهم أو لعدم اتصالهم بعد بمخابرهم أو عدم تواجد البعض الآخر بمقرات المخابر وذلك بحكم انشغالاتهم وارتباطاتهم الإدارية (مسؤولين إداريين) وعدم استقبالهم لي رغم محاولاتي العديدة زيارتهم حتى في مقراتهم الإدارية، وهذا ما جعلني أتأخر في جمع استماراتي لأكثر من شهر ونصف.

**سادسا: الأساليب الإحصائية**

لقد اعتمدنا في تفريغ استمارة الاستبيان على بعض المقاييس الإحصائية الوصفة منها:

- **النسبة المئوية :**

تم استخدام النسبة المئوية والتي هي إحدى الطرق الإحصائية اعتمدت في الدراسة على القاعدة الثلاثين للنسبة المئوية وذلك لتحليل المعطيات: العددية والتي تدل على التكرارات (صلاح أحمد مراد، 2002، ص 65).

**النسبة المئوية = التكرار × 100/ مجموع التكرارات**

# الفصل الرابع:
# تفريغ وتحليل وتفسير نتائج الفرضيات

**تمهيد:**

تعتبر هذه المرحلة الثانية والأخيرة في الدراسة الميدانية للموضوع الدراسة، حيث تحتل هذه الأخيرة أهمية خاصة في الدراسات السوسيولوجية، فالمرحلة الميدانية من أهم مراحل الدراسة،حيث تعتبر عملية تحليل البيانات وتفسير النتائج من أهم المراحل الأساسية التي يعتمد عليها الباحث الاجتماعي، فها خطوة تلي عملية جمع البيانات من المبحوثين، ويعتبر هذا الفصل خاتمة الدراسة حيث يم فيه عرض وتحليل البيانات التي جمعت عن طريق الاستمارة، كما تهدف لعرض النتائج التي توصلنا إليها ومناقشة الفروض في ضل النتائج المتحصل عليها.

**أولا: تفريغ نتائج الفرضية الأولى**

**التي تنص على أن : "نقص الميزانية عائق أمام البحث العلمي "**

**الجدول رقم (08): يوضح من المسؤول عن تمويل البحوث العلمية.**

| الإختيارات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| وزارة التعليم العالي | 19 | %86.36 |
| الجامعة | 03 | %13.64 |
| المجموع | 22 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم(08) أن معظم المبحوثين ترى أن وزارة التعليم العالي هي المسؤولة عن تمويل البحوث العلمية، بنسبة قدرت بـــ 86.36 %، تليها نسبة 13.36 % من المبحوثين ترى أن الجامعة هي المسؤولة عن تمويل البحوث العلمية وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة المبحوثين الذين يؤكدون على أن وزارة التعليم العالي هي المسؤولة عن تمويل ، وهذا دليل أن تمويل البحوث العلمية مركزي والدولة هي الوحيدة التي تتولى مسؤولية تمويل البحوث العلمية على الرغم من توسع القطاعات الأخرى.

**جدول رقم(09): يوضح مصدر التسيير المالي للمخبر.**

| الإختيارات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدير المخبر | 10 | %45.45 |
| المجلس العلمي للمخبر | 12 | %54.55 |
| المجموع | 22 | 100 |

يتبين من خلال الجدول رقم (09) أن اكبر نسبة من المبحوثين ترى أن الطرف المسؤول عن تسيير المالي للمخبر هو المجلس العلمي للمخبر بنسبة قدرت ب 54.55 % ، في حين ما نسبته 45.45% من المبحوثين ترى أن المدير المخبر هو المسؤول عن التسيير المالي للمخبر وهي نسبة لا بأس بها وهذا يعني أن مجلس العلمي للمخبر هو المسؤول الأول عن التسيير المالي بإضافة أن المدير يكون مسؤول عن التسيير المالي بتنسيق مع مجلس العلمي للمخبر.

**جدول رقم (10): يوضح ضعف الحوافز المادية المقدمة من طرف مخبركم للباحثين ما يقلل من مردود البحث العلمي.**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **نعم** | 18 | %81.82 | **إذا كانت الإجابة بنعم لما يعود ذلك** | **التكرارات** | **النسبة المئوية** |
| | | | عدم توفير غلاف مالي للحوافز المادية | 11 | %61.11 |
| | | | عدم وجود علاوات وحوافز مخصصة من طرف الوزارة | 04 | %22.22 |
| | | | الحوافز العلمية فقط | 03 | %16.67 |
| **لا** | 04 | % 18.18 | | | |
| **المجموع** | 22 | %100 | **المجموع** | **18** | **%100** |

يوضح الجدول رقم (10) أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن هناك ضعف في الحوافز المادية المقدمة من طرف المخبر للباحثين ما يقلل من مردود البحث العلمي بنسبة قدرت بـــ 81.82 %، في حين ما نسبته 18.18%، يرى أن ضعف الحوافز المقدمة من طرف المخبر لا تقلل من مردود البحث العلمي، أما بنسبة للمبحوثين الذين يؤكدون على أن ضعف الحوافز المادية المقدمة من طرف مخبر للباحثين ما يقلل من مردود البحث العلمي، يرجعون هذا ضعف إلى عدم توفير غلاف مالي للحوافز المادية بنسبة قدرت ب 61.11% في حين ما نسبته 22.22% من

المبحوثين ترى أن عدم وجود علاوة وحوافر مخصصة من طرف الوزارة، أما ما نسبته 16.67% من المبحوثين يرى الحوافز علمية فقط، مما سبق نستنتج أن ضع الحوافز المادية يرجعه مجتمع الدراسة إلى ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

**الجدول رقم (11): يوضح مدى تحكم نوعية البحوث العلمية المنجزة من طرف مخبركم تتحكم في ميزانية المخصصة لها**

| الإختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **نعم** | 14 | %63.64 | **إذا كانت الإجابة بنعم إلى ما يرجع ذلك** | **التكرارات** | **النسبة المئوية** |
| | | | تخصيص ميزانية للاقتناء المعدات والأجهزة لإنجاز البحوث التطبيقية | 05 | %35.71 |
| | | | بحوث تحتاج اعتماد وسائل النشر (المجلات) | 06 | %42.87 |
| | | | البحوث التطبيقية تحتاج ميزانية أكبر لصرفها | 03 | %21.42 |
| **لا** | 08 | % 36.36 | | | |
| **المجموع** | **22** | **%100** | **المجموع** | **14** | **%100** |

يتبين من خلال الجدول رقم (11) أن معظم المبحوثين يؤكدون أن نوعية البحوث المنجزة من طرف مخبركم تتحكم في الميزانية المخصصة لها بنسبة قدرت ب 63.64%، بينما ما نسبته 36.36% ترى أن نوعية البحوث المنجزة من طرف مخبركم لا تتحكم في ميزانية المخصصة لها بما أن اكبر نسبة من المبحوثين، قد أكدوا على أن نوعية البحوث المنجزة من طرف مخبر تتحكم في الميزانية المخصصة له حيث أرجعت أعلى نسبة من المبحوثين أن البحوث تحتاج اعتماد وسائل النشر (مجلات) بنسبة قدرت ب 42.68 %، تليها نسبة 35.72 % من المبحوثين ترجع ذلك إلى تخصيص ميزانية للاقتناء المعدات والأجهزة للانجاز البحوث التطبيقية، في حين ما نسبته 21.42%من المبحوثين ترجع ذلك إلى أن البحوث التطبيقية تحتاج إلى ميزانية اكبر لصرفها نستنتج أن نوعية البحوث العلمية تتحكم في الميزانية المخصصة لها للان البحوث التطبيقية الميدانية تحتاج ميزانية اكبر على عكس البحوث التطبيقية.

**جدول رقم (12): الذي يوضح مدى كفاية الميزانية التي تحدد لمخبركم كافية**

| الإختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 02 | %9.09 | | | |
| لا | 20 | %90.91 | إذا كانت الإجابة بلا ماذا يترتب عن ذلك | التكرارات | النسبة المئوية |
| | | | ضعف مستوى البحث العلمي | 10 | %54.46 |
| | | | قلة البحوث العلمية المنجزة | 03 | %13.64 |
| | | | عدم الرغبة في الإنتماء للمخبر | 02 | %9.09 |
| | | | أخرى أذكرها: قلة النشاطات من طرف الفرق | 02 | %9.09 |
| | | | أخرى أذكرها: عدم مشاركة وحدات البحث في النشاطات العلمية داخل وخارج الوطن | 01 | %4.54 |
| | | | أخرى أذكرها: عدم القدرة على اقتناء المعدات باهضة الثمن وميزانية غير كافية | 02 | %9.09 |
| المجموع | 22 | %100 | المجموع | 20 | %100 |

يبين الجدول رقم (12) أن أعلى نسبة % من مجتمع الدراسة ترى أن الميزانية التي تقدم لمخبر غير كافية بنسبة قدرت بـ 90.91%، بينما ما نسبته 9.09% من المبحوثين ترى أن الميزانية التي تقدم للمخبر كافية، في حين أن نسبة المبحوثين الذين أكدوا على أن الميزانية التي تقدم للمخبر غير كافية، فنجد أن اكبر نسبة من المبحوثين ترى أن عدم الكفاية يترتب عنها ضعف مستوى البحث العلمي بنسبة قدرت بـ 54.46 ،% في حين ما نسبته 13.64% من المبحوثين ترى أنه يترتب عليها قلة البحوث العلمية المنجزة ، أما ما نسبته 9.09% من المبحوثين يرى انه يترتب عليها عدم الرغبة الباحثين في الانتماء للمخبر، وبنفس النسبة من المبحوثين ترى انه ينتج عنه عدم القدرة على اقتناء المعدات والأجهزة، بالإضافة إلى قلة نشاطات الفرق البحثية، في حين ما نسبته 4.54% من المبحوثين ترى أن عدم الكفاية يترتب عليها عدم قدرت وحدات البحث على المشاركة في النشاطات العلمية خارج وداخل الوطن. منه مستنتج انه كلما كانت الميزانية المخصصة للمخبر غير كافية اثر ذلك على مختلف نشاطات مخبر البحث العلمي.

**جدول رقم(13): يوضح أشكال إنفاق الميزانية المخصصة للبحث للعلمي في مخبركم**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| طباعة ونشر البحوث العلمية | 10 | %45.45 |
| تنظيم ملتقيات وأيام دراسية دولية ووطنية | 04 | %18.18 |
| نفقات تنقل الأساتذة الباحثين داخل وخارج الوطن | 02 | %9.09 |
| دعم البحوث العلمية | 01 | %4.55 |
| اقتناء المعدات والأجهزة والمواد الكيميائية للمخبر | 05 | %22.73 |
| المجموع | 22 | %100 |

يوضح الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة من مجتمع الدراسة يؤكد على أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي تنفق في طباعة ونشر البحوث العلمية، بنسبة قدرت بـــ 45.45%، أما ما نسبته 22.73 % من المبحوثين ترى أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي في مخبركم تنفق في اقتناء المعدات والأجهزة والمواد الكيميائية للمخبر، أما ما نسبته 18.18% من مجتمع الدراسة ترى أن الميزانية تنفق في تنظيم الأيام الدراسية دولية والوطنية، في حين ما نسبته 9.09% من المبحوثين تشير إلى أن الميزانية تنفق في نفقات تنقل الأساتذة الباحثين داخل وخارج الوطن، أما نسبة 4.55% من المبحوثين ترى أنها تنفق في دعم البحوث العلمية، وهي نسبة ضعيفة جدا.

**جدول رقم (14) : يوضح مدى كفاية الوسائل والأجهزة التي يتوفر عليها مخبركم**

| الاختيارات | التكرار | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **نعم** | 14 | %63.64 | | | |
| **لا** | 08 | %36.36 | **إذا كانت الإجابة بلا ماهي الوسائل التي تحتاجونها في المخبر** | | |
| | | | التجهيزات والمعدات البحثية | 03 | %37.5 |
| | | | المواد الكيميائية | 02 | %25 |
| | | | وسائل أخرى أذكرها | تجهيزات مقر المخبر(هاتف انترنت) | 01 | %12.5 |
| | | | | الوسائل المخبرية | 02 | %25 |
| **المجموع** | **22** | **%100** | **المجموع** | | **08** | **%100** |

يتبين من خلال الجدول رقم (14) أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن الوسائل التي يتوفر عليها مخبرهم كافية بنسبة قدرت ب 63.64%، أما ما نسبته 36.36% من المبحوثين ترى أن الوسائل التي يتوفر عليها مخبرهم غير كافية، فكانت الوسائل التي هم بحاجة إليها في المخبر التجهيزات والمعدات بنسبة 37.5%، في حين ما نسبته 25% من المبحوثين يرى أن هذه الوسائل هي المواد الكيميائية، بالإضافة إلى وسائل أخرى يرى المبحوثين أنهم بحاجتها مثل الوسائل المخبرية بنسبة قدرت بـــــ 25% نسبته لتجهيزات مقر المخبر(الهاتف، شبكة الانترانت) بنسبة

قدرت ب 12.5% - مما سبق على رغم أن نسبة كبيرة من المبحوثين أكدوا على أن الوسائل التي يتوفر عليها مخبرهم كافية، في حين نسبة المبحوثين الذين قالوا بأنها ليست كافية فهي نسبة معتبرة.

**جدول رقم (15): يوضح مدى تغطية الميزانية المخصصة للمخبر لمصاريف البعثات دراسية وتربصات علمية للباحثين المنتمين إليه**

| الاختيارات | التكرارت | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 03 | %13.64 | | | |
| لا | 19 | %86.36 | إذا كانت الإجابة بلا ما أسباب ذلك | التكرارت | النسبة المئوية |
| | | | ضعف الميزانية | 14 | %73.68 |
| | | | كثرة الباحثين | 01 | %5.26 |
| | | | لا يوجد بند ينص على تخصص مبالغ للقيام ببعثات و تربصات | 02 | %10.53 |
| | | | ميزانية تخصص لمجالات أخرى فقط | 02 | %10.53 |
| **المجموع** | **22** | **%100** | **المجموع** | **19** | **%100** |

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن أعلى نسبة من مجتمع الدراسة يؤكدوا على أن الميزانية المخصصة للمخبر لا تسمح بالقيام ببعثات وتربصات علمية للباحثين المنتمين للمخبر بنسبة تقدر بـــ 86.36 % تليها نسبة 13.64 % من المبحوثين ترى أن الميزانية المخصصة للمخبر تسمح بالقيام ببعثات و تربصات علمية، أما الذين أجابوا بلا أرجعوا ذلك إلى أسباب متباينة النسب، نجد ما نسبته 73.68 % من المبحوثين يرى أن ضعف الميزانية السبب الأول الذي لا يسمح لهم بالقيام ببعثات و تربصات علمية للباحثين، أما بنسبة متساوية قدرت ب 10.53% يعدونها إلى سببين هما أنه لا يوجد بند ينص على تخصيص مبالغ للقيام ببعثات و تربصات بالإضافة إلى أن الميزانية تخصص لمجالات أخرى، في حين هناك نسبة ضئيلة أرجعت ذلك إلى كثرة الباحثين قدرة بـــ 5.26 %.نستنتج أن ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي لا تسمح بتنظيم بعثات وتربصات للباحثين .

**ثانيا: تفريغ نتائج الفرضية الثانية:**

**التي تنص على أن: "ضعف التفاعل بين الفرق المكونة والمخبر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة" .**

**الجدول رقم(16): الذي يوضح طبيعة البحوث المنجزة على مستوى مخبركم**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| جماعية | 10 | %45.45 |
| فردية | 03 | %13.64 |
| اثنين معا | 09 | %40.91 |
| مجموع | 22 | %100 |

يوضح الجدول رقم(16) أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن طبيعة البحوث المنجزة على مستوى المخبر جماعية بنسبة قدرت بـــــ 45.45%، تليها نسبة 40.91 % تؤكد أن البحوث المنجزة على مستوى المخبر تتم بطريقة فردية جماعية، بينما ما نسبته 13.64 % من المبحوثين ترى أن البحوث المنجزة على المستوى المخبر تتم بشكل فردي، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى طبيعة الأعمال البحثية التي يكلف بها الباحثين.

**جدول رقم (17): يوضح مدى وجود اتصال بين أعضاء الرفق المكونة للمخبر لتبادل المعلومات فيما بينهم**

| الإختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 20 | %90.91 | | | |
| لا | 02 | %9.09 | إذا كانت الإجابة بلا ما سبب ذلك | التكرارات | النسبة المئوية |
| | | | قلة الحوار العلمي بين الأعضاء | 01 | %50 |
| | | | انشغالات الأساتذة الباحثين بالتدريس والإشراف | 01 | %50 |
| المجموع | 22 | %100 | المجموع | 02 | %100 |

يتبين من الجدول رقم (17) أن ما نسبته 90.91% من المبحوثين ترى أن هناك اتصال بين أعضاء الفرق المكونة للمخبر لتبادل المعلومات فيما بينهم، في حين ما نسبته 9.09% تؤكدا انه لا يوجد اتصال بين أعضاء الفرق المكونة للمخبر، أما الذين أجابوا بلا ارجعوا هذا إلى سببين هما قلة الحوار العلمي بين الأعضاء بنسبة قدرت بـــ 50 %، و بنفس النسبة أشار المبحوثين إلى انشغالات الأساتذة الباحثين (بالتدريس و الإشراف) ، كسبب يقلل من وجود اتصال بين أعضاء الفرق المكونة للمخبر. منه نستنتج أن اكبر من مجتمع الدراسة أكد أن هناك اتصال بين الفرق المكونة للمخبر.

**جدول رقم(18): يوضح مدى توفر نشاطات جماعية على مستوى فرق البحث العلمي في مخبركم**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **نعم** | 20 | %90.91 | **إذا كانت الإجابة بنعم فما تتمثل هذه النشاطات** | | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| | | | **أبحاث** | | 03 | %15 |
| | | | **مقالات في مجلات** | | 09 | %45 |
| | | | **ملتقيات علمية** | | 05 | %25 |
| | | | **أخرى أذكرها** | **أيام دراسية** | 01 | %5 |
| | | | | **أيام تكوينية** | 01 | %5 |
| | | | | **تقارير بحثية** | 01 | %5 |
| **لا** | 02 | %9.09 | | | | |
| **المجموع** | 22 | %100 | **المجموع** | | 20 | %100 |

يوضح الجدول رقم(18) أن غالبية المبحوثين ترى هناك نشاطات جماعية على مستوى فرق البحث في المخبر بنسبة تقدر ب 90.9 ،% في حين ما نسبته 9.09 % من ترى انه لا يوجد نشاطات جماعية على مستوى فرق البحث في المخبر، نجد المبحوثين الذين كانت إجابتهم بنعم أكدوا أن هذه النشاطات تتمثل في مجلات ومقالات علمية بنسبة قدرة بـــــ 45%، تليها ملتقيات علمية بنسبة 25% ثم الأبحاث العلمية نسبة قدرت بـــ 15%، بالإضافة ذكر المبحوثين لنشاطات أخرى تمثلت في أيام دراسية ، أيام تكوينية وتقارير بحثية بنفس النسبة لكل منها حيث قدرت بـــــ

5% ، وهذا ما يؤكده الجدول رقم() على انه هناك اتصال بين أعضاء الفرق المكونة للمخبر وهذا ما اقره مجتمع الدراسة بنسبة قدرت بـــــ 90.91% .

**جدول رقم(19): يوضح تأثير اختلاف تخصصات أعضاء فرق المخبر تأثير على علاقتهم داخل الفرق البحثية**

| إختبارات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | 05 | %22.73 |
| لا | 17 | %77.27 |
| مجموع | 22 | %100 |

يوضح الجدول رقم (19) أن أكبر النسبة من المبحوثين ترى أن للاختلاف تخصصات أعضاء المخبر لا تؤثر على علاقتهم داخل الفرق البحثية، حيث قدرت هذه بنسبة 77.27 % تليها نسبة 22.73 % من المبحوثين ترى أن للاختلاف تخصصات أعضاء فرق المخبر تأثير على علاقتهم داخل الفرق البحثية.

**جدول رقم(20): الذي يوضح مدى خضوع الباحثين المنتمين لفرق البحث في مخبركم يخضع للتدريب تطبيقي**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 08 | %36.36 | إذا كانت الإجابة بنعم من المسؤول عن تدريبهم | التكرارات | النسبة المئوية |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | رؤساء الفرق | 06 | %75 |
| | | | | الأساتذة ذوي خبرة | 01 | %15.5 |
| | | | | مهندسي المخبر | 01 | %12.5 |
| | | | | المجموع | 8 | %100 |
| لا | 14 | %63.64 | | | | |
| المجموع | 22 | %100 | | | | |

يوضح الجدول رقم (20) أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن الباحثين المنتمين لفرق البحث في المخبر لا تخضع للتدريب تطبيقي، حيث قدرت بنسبة 63.64 %، تليها نسبة 36.36% من المبحوثين ترى أن الباحثين المنتمين لفرق البحث في المخبر تخضع للتدريب تطبيقي، حيث أشار المبحوثين أن المسؤول على تدريب التطبيقي للباحثين المنتمين لفرق البحث في المخبر هم رؤساء الفرق بنسبة تقدر75%، تليها نسبة12.5 % لكل من أساتذة ذو خبرة مهندسي مخبر أحيانا، أن نسبة مجتمع الدراسة الذي أكدوا على عدم خضوع الباحثين تدريب تطبقي هذا قد يؤثر على أعمالهم البحثية خاصة تلك التي تحتاج الجانب التطبيقي ، كما لا يمكننا تجاهل نسبة التي أكدت خضوع الباحثين لتدريب قد يرجع ذلك لطبيعة الأعمال المنجزة في المخبر المنتمين اليه.

**جدول رقم (21): يوضح تقدير درجة التعاون العلمي بين فرق المخبر**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **جيد** | **05** | **%22.72** |
| **حسن** | **05** | **%22.73** |
| **متوسط** | **10** | **%45.45** |
| **ضعيف** | **02** | **%9.09** |
| **المجموع** | **22** | **%100** |

الجدول رقم(21) يوضح أن ما نسبته 45.45% يصفون التعاون العلمي بين فرق البحث على مستوى المخبر على أنه **متوسط**، في حين ما نسبته 22.73% ترى أن التعاون العلمي بين فرق البحث العلمي على مستوى المخبر **حسن**، أما ما نسبته22.73% يصفون التعاون العلمي بين فرق البحث على مستوى المخبر على أنه **جيد**، تليها نسبة 9.09% ترى على أن التعاون العلمي على أنه **ضعيف** بين فرق البحث العلمي على مستوى المخبر.

**جدول رقم(22): يوضح مستوى رضاكم المفحوصين على ما تقدمه فرق المخبر من بحوث علمية**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| **جيد** | **03** | **%13.64** |
| **حسن** | **07** | **%31.82** |
| **متوسط** | **02** | **%9.09** |
| **ضعيف** | **10** | **%45.45** |
| **المجموع** | **22** | **%100** |

يوضح الجدول رقم (22) أن ما نسبته 45.45% من المبحوثين مستوى رضاهم لما تقدمه فرق المخبر من بحوث علمية **ضعيف**، ما نسبته 31.82 % مستوى رضاهم **حسن**، في حين ما نسبته 13.64% كان مستوى رضاهم **جيد**، أما نسبة المتبقية فمستوى رضاهم لما تقدمه فرق المخبر **متوسط**، مما سبق ان اكبر نسبة كان مستوى رضاهم ضعيف، هذا يبين أن نشاطات العلمية لفرق المخبر ضئيلة مم يؤدي إلى ضعف الإنتاج المعرفي لمخابر البحث يجب مضاعفة مجهودات من طرف الفرق البحث .

**جدول رقم (23): يوضح مدى تأثير البحوث الفردية على مردود المخبر**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 09 | %40.91 | إذا كانت الإجابة بنعم وضح ذلك | التكرار | النسبة المئوية |
| | | | الفردية تزيد من نسبة الأخطاء في العمل البحثي | 03 | %33.33 |
| | | | الفردية تؤدي إلى تكرار العمل | 05 | %55.56 |
| | | | غياب التنسيق لأعضاء الفرق المكونة للمخبر | 01 | %11.11 |
| | | | المجموع | 09 | %100 |
| لا | 13 | %59.09 | | | |
| المجموع | 22 | %100 | | | |

يوضح الجدول رقم (23) أن اكبر نسبة من المبحوثين أكدوا أعلى أن الفردية في أجراء البحوث العلمية لا تؤثر على المردود المخبر بنسبة قدرت بـــــ 59.09 %، تليها نسبة 40.91 % من مجتمع الدراسة ترى أن الفردية في إجراء البحوث العلمية يؤثر على مردود المخبر وهي نسبة معتبرة ، حيث وضح مجتمع الدراسة الذين كانت إجابتهم بنعم، أن الفردية تؤدي إلى تكرار الإعمال البحثية بنسبة قدرت بـــــــ55.56 %، أما ما نسبته 33.33 % من مجتمع الدراسة ترى أن الفردية تزيد من نسبة الخطاء في العمل البحثي، تليها نسبة 11.11% تؤكد على الفردية تؤدي إلي غياب التنسيق بين أعضاء الفرق ومنه إن الفردية المبالغ فيها من طرف الباحثين في إجراء البحوث العلمية من تأثر على البحوث العلمية.

**ثالثا: عرض نتائج الفرضية الثالثة**

**التي تنص على أن: "ضعف التواصل بين الشريك الاجتماعي ومخابر عائق أمام البحث العلمي"**

**جدول رقم (24): يوضح مدى اعتماد المخابر القضايا المطروحة في الواقع الاجتماعي كمشاريع للبحث العلمي .**

| الإختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 14 | %63.63 | | | |
| لا | 08 | %36.37 | إذا كانت الإجابة بلا ما سبب ذلك | التكرارات | النسبة المئوية |
| | | | فقدان التواصل مع الواقع الاجتماعي | 05 | %62.5 |
| | | | انعدام الاهتمام المشترك بين الجامعة والشريك الاجتماعي | 03 | %37.5 |
| المجموع | 22 | %100 | المجموع | 08 | %100 |

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن اكبر نسبة من المجتمع الدراسة تؤكدا أن مشاريع البحث العلمي مستمدة من القضايا المطروحة في الواقع الاجتماعي بنسبة قدرت ب 63.63%، أما النسبة المتبقية أقرت بان مشاريع البحث ليست مستمدة من الواقع الاجتماعي بنسبة قدرت ب 36.37%، حيث ارجع المبحوثين ذلك لفقدان التواصل مع الواقع الاجتماعي بنسبة قدرت 62.5%، أما نسب 37.5% يرجع إلى انعدام الاهتمام المشترك بين الجامعة والشريك الاجتماعي، مما سبق نستنتج أن اكبر نسبة من مجتمع الدراسة تؤكد على أن المشاريع البحثية مستمدة من الواقع ، ومع ذالك يجب إعادة النظر في العلاقة بين مخابر البحث والشريك الاجتماعي وتعزيز روابط هذه العلاقة كي يسهل على المخابر اكتشاف المشكلات التي يعاني منها المجتمع و محاولة معالجاتها.

**جدول رقم (25) : مدى توفر اتفاقيات بين مخبركم والشريك الاجتماعي**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 17 | %77.27 | **إذا كانت الإجابة بنعم فيما تتجسد هذه الاتفاقيات** | **التكرارات** | **النسبة المئوية** |
| | | | اختيار موضوع البحوث | 09 | % 52 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 07 | % 41 |
| | | أخرى أذكرها | تعامل مع مخابر بحث خارج الوطن | 01 | 5.88% |
| | | | المجموع | 17 | %100 |
| | | | | | |
| لا | 05 | %22.73 | | | |
| المجموع | 22 | %100 | | | |

يتضح من خلال الجدول رقم(25) أن غالبية مجتمع الدراسة يرى أن هناك اتفاقيات بين المخبر وشريك الاجتماعي بنسبة قدرت بـــ 77.27 ،% تليها نسبة 22.73 % ترى انه لاتوجد اتفاقيات بين المخبر والشريك الاجتماعي، أما بنسبة للمبحوثين الذين أكدوا وجود اتفاقيات هنا من يرى انها تتجسد في اختيار موضوع البحث بنسبة قدرت بـــ 52.94 ،% في حين ما نسبته 41.18 % من المبحوثين ترى أنها تتجسد في تطبيق نتائج البحوث، بالإضافة تعامل مع مخابر بحث خارج الوطن بنسبة قدرت ب 5.88% مما سبق نستنتج انه يجب أن يكون هناك دعم من طرف المخابر الشريك الاجتماعي، للان هذه الاتفاقيات سوف تنظم البحوث العلمية وتفسح المجال لتطبيق نتائج البحث في الواقع،

**جدول رقم(26): يوضح مدى تماشي الإنتاج المعرفي لمخبركم يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي**

| الإختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **نعم** | **12** | **%54.55** | **إذا كانت الإجابة بنعم وضح ذلك** | **التكرارات** | **النسبة المئوية** |
| | | | الآن محاور ومعطيات البحوث مستمدة من الواقع الاجتماعي | 09 | %75 |
| | | | الدراسات المخبرية على مياه جوفية الصحية لها علاقة مباشرة بشريك الاجتماعي | 01 | %8.33 |
| | | | أن البحوث الاقتصادية لها علاقة مباشرة بشريك الاجتماعي | 02 | %16.67 |
| | | | المجموع | 12 | %100 |
| لا | 10 | %45.45 | | | |

| | | |
|---|---|---|
| المجموع | 22 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم(26) أن اكبر نسبة من المبحوثين ترى أن الإنتاج المعرفي للمخبر يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي بنسبة قدرت بـــــ 54.55%، في حين ما نسبته 45.45 % ترى أن الإنتاج المعرفي للمخبر يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي، أما فيما يخص المبحوثين الذين أجابوا بنعم وضحوا ذلك بأن محاور ومعطيات البحوث مستمدة من الواقع الاجتماعي بنسبة قدرت بـــــ 75 %، تليها نسبة16.67 % يرى ان البحوث الاقتصادية لها علاقة مباشرة بشريك الاجتماعي، في حين نجد نسبة 8.33 % ترى أن الدراسات المخبرية على المياه الجوفية لها علاقة بشريك الاجتماعي،

مما تقدم نستنتج أن ما نسبته 45.45 % وهي نسبة معتبرة ترى أن الإنتاج المعرفي لا يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي لذلك يجب إعادة النظر في تنظيم عمل المخابر البحثية، بما يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي ومحاولة الحصول على معطيات البحوث العلمية من واقع الاجتماعي.

**جدول رقم (27): يوضح مدى تأثير طبيعة الشريك الاجتماعي تؤثر على سير البحوث العلمية المنجزة من طرف المخبر**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية | إذا كانت الإجابة بنعم كيف ذلك | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 10 | %45.45 | وجود تعاون بين الشريك الاجتماعي ومخبر يسهل عمل الباحثين | 05 | %50 |
| | | | وجود التفاعل بين الشريك الاجتماعي ومخبر البحث يسهل سير البحوث | 02 | %20 |
| | | | إبرام اتفاقيات بين الشريك الاجتماعي ومخبر بشروط يسهل العمل البحثي | 03 | %30 |
| | | | المجموع | 10 | %100 |
| لا | 12 | %54.55 | | | |
| المجموع | 22 | %100 | | | |

يتبين من خلال الجدول رقم (27) أن أعلى نسبة من المبحوثين ترى أن طبيعة الشريك الاجتماعي **لا** تأثر سير البحوث العلمية المنجزة من طرف المخبر بنسبة قدرت ب 54.22 % تليها نسبة 45.45 %

ترى أن لطبيعة الشريك الاجتماعي تأثر على سير البحوث العلمية المنجزة من طرف المخبر حيث فسر المبحوثين، ذلك انه كلما كانت هناك نوع من التعاون ولمصداقية بين الشريك الاجتماعي والمخابر يسهل سير البحوث بنسبة قدرت بـــــ 50 %، أما ما نسبته 20 % من المبحوثين تؤكد على وجود التفاعل بين مخابر البحث وشريك الاجتماعي، كما فسرت النسبة المتبقية من المبحوثين انه يجب إبرام اتفاقيات بين الشريك الاجتماعي ومخابر البحث بشروط تساعد كلا طرفين.

**جدول رقم (28): يوضح مدى اهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي.**

| الإختيارات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **نعم** | **01** | **%4.54** |
| **لا** | **16** | **%72.73** |
| نوعا ما | 05 | %22.73 |
| المجموع | 22 | %100 |

| إذا كانت الإجابة بلا ماذا ينتج عن ذلك | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تهميش البحوث العلمية | 06 | %37.5 |
| عدم تحفيز الباحثين | 09 | %56.25 |
| تفاقم مشكلات في مجتمع | 01 | %6.25 |
| المجموع | 16 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم (28) أن اكبر نسبة من المبحوثين أكدوا على انه لا يوجد اهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي بنسبة قدرت بـــــ 72.33 %، في حين ما نسبته 4.54% ترى انه يوجد اهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة المبحوثين الذين أكدوا على عدم وجود اهتمام بالبحث العلمي، حيث نجد ما نسبته 56.25 % من المبحوثين ترى عدم الاهتمام ينتج عنه انعدام تحفيز الباحثين ، بالإضافة إلى تهميش البحوث العلمية بنسبة قدرت بـــــ37.5 %، في حين ما نسبته ،6.25% من المبحوثين ترى أن تفاقم المشكلات في المجتمع ينتج عن عدم الاهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي.

**جدول رقم (29) : يوضح آليات المقترحة لتطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه في الجامعة الجزائرية وطرق الاستفادة منها**

| الاختيارات | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| منح الاستقلالية المالية لمخابر البحث العلمي | 04 | % 18.18 |
| سن قوانين مالية خاصة بالبحث العلمي | 03 | 13.63% |

| | | |
|---|---|---|
| دعم الشراكة بين مخابر البحث والشركاء الاجتماعين و الاقتصاديين | 04 | 18.18% |
| إيجاد قاعدة لتطبيق نتائج البحوث العلمية | 03 | 13.63% |
| رفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي | 02 | 9.10% |
| تخصيص ميزانية لنشر | 03 | 13.63 % |
| تثمين نتائج البحث العلمي | 01 | 4.55% |
| تقديم التسهيلات المالية و الإدارية الضرورية للبحث | 01 | 4.55% |
| تشجيع روح المنافسة بين الباحثين | 01 | 4.55% |
| المجموع | 22 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم (29) أن ما نسبته 18.18% من مجتمع الدراسة ترى أن الآليات المقترحة لتطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه وطريقة الاستفادة منها تتمثل في منح الاستقلالية المالية لمخابر البحث العلمي، بالإضافة إلى دعم الشراكة بين مخابر البحث والشركاء الاجتماعين الاقتصاديين بنفس النسبة، في حين ما نسبته 13.63% من مجتمع الدراسة ترى أن من هذه الآليات سن قوانين مالية خاصة بالبحث العلمي وبنفس النسبة إيجاد قاعدة لتطبيق نتائج البحوث العلمية بالإضافة إلى تخصيص ميزانية لنشر، في حين ما نسبته 9.10 % ترى انه يجب رفع من الميزانية المخصصة لبحث العلمي، أما النسبة المتبقية تؤكد على تثمين نتائج البحث العلمي ،تقديم تسهيلات المالية و الإدارية الضرورية للبحث، تشجيع روح المنافسة بين الباحثين.

## رابعا: تحليل وتفسير نتائج الفرضية الأولى

إن الجامعة بالإضافة إلى وظيفتها في اعدد القوى والكوادر البشرية، تحمل على عاتقها وظيفة ثانية بذات الأهمية وهي الإشراف على البحوث العلمية والتدريس، ويعتبر البحث العلمي احد الأعمال التي تسند إليها التعليم باعتباره الوسيلة الفعالة لتحقيق أي تقدم اجتماعي واقتصادي من اجل هذا كان لزام على الجامعة القيام لبحوث العلمية في كل التخصصات حتى تتحقق التنمية في مختلف الجوانب الحيوية للمجتمع، وبالتالي حتى تتطور الجامعة و تحتل مكانة مرموقة وطنيا وعالميا، يجب عليها التوظيف الفعال لطاقتها البشرية والاستغلال العقلاني لإمكاناتها البحثية المعتبرة وهو ما تفتقده الجامعات الجزائرية، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه البحث العلمي.(نسيمة أمال حيفري، 12،2012)

أن الميزانية التي تخصص للبحث العلمي تلعب دور هام في إنجاح البحوث العلمية النظرية والتطبيقية، التي تسهر المؤسسة الجامعية على انجازها والتي تجند لها عدد من الباحثين، إن هذه البحوث تحتاج إلي إعتمادات مالية تلبي متطلبات هذه البحوث حتى يتمكن الباحث من الحصول على المعطيات التي توصله إلى نتائج دقيقة.

وبناء على النتائج المعروضة سابقا حول الفرضية الأولى "هي ضعف التمويل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة" من وجهة نظر مدراء المخابر فقد تم التوصل إلى تحقيق الفرضية .

أن ضعف تمويل البحوث العلمية هو من اكبر المعوقات التي تواجه البحث، حيث يرجع ذلك بدرجة الأولى أن وزارة التعليم العالي هي المصدر الأول لتمويل البحث هذا أكدته نسبة 86.36%، هذا يدل على مركزية في التمويل للان الدولة مازلت هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن الإنفاق عن البحث مم يجعل هذه الميزانية غير كافية لتغطيت نفقات البحوث، وهذا الضعف قد يراجع أن الدولة لها قطاعات أخرى أيضا تخصص لها ميزانية محدد، هذا ما زاد الأعباء على الدولة وخلق العديد من العقبات أمام البحث العلمي.

ومنه إن الميزانية التي تخصصها الدولة للبحوث العلمية تبقي مهمة وضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، لكن هذا لا يمنع أن يكون هناك دعم مالي من قطاعات الاقتصادية الأخرى تساهم تمويل البحث العلمي، بالإضافة إلي الجامعة فهي لا توفر إي ميزانية للبحث العلمي.

التسيير المالي لمخابر البحث العلمي يلعب دور هام في تحديد الكيفية التي سوف تصرف بها الميزانية وذلك لتغطيت متطلبات البحث العلمي على مستوى مخبر البحث، بحيث نجد أن المسؤول عن التسيير هو المجلس العلمي للمخبر هذا ما أكده المبحوثين نسبة 54.55 % للانه يعتبر هيئة علمية العليا على مستوى كل مؤسسة جامعية يشرف على العمل البيداغوجي ومتابعة التكوين المخصص وتنشيط البحث العلمي لتحقيق أهدافه.(علي عزوز،2012، ص244)

كما يعمل المجلس العلمي للمخبر على دراسة حصيلة نشاطات البحث و التسيير والموافقة عليها بعد النظر في تكلفتها، بالإضافة إلي المصادقة على الجداول التقديرية للإيرادات والنفقات التي يقدمها التي يقدمها المدير.(سليمة عشوري،2015/2014، ص215،)

بالإضافة المجلس العلمي للمخبر هناك مدير المخبر هو أيضا حق التدخل في تسير المالي للمخبر وهذا ما يراه المبحوثين بنسبة 45.45 % وهي نسبة لا يمكننا تجاهلها وهذا دليل على أن التسيير للمخبر من طرف المجلس العلمي للمخبر بتنسيق مع مدير المخبر.

إن تشارك كل من المجلس العلمي للمخبر والمدير في تسيير المالي للمخبر ينتج عنه بعض المشكلات، للان المدير كلما كان صاحب خبرة يميل إلى فرض رأيه واحتكار القرارات، مع العلم أن مجتمع الدراسة يملك معدل خبرة مهنية يفوق 15سنة هذا ما أكده مجتمع الدراسة بنسبة 50%، أما فيما يخص مدة العمل كمدير مخبر فاقت 5 سنوات بنسبة 40.91 % من مجتمع الدراسة.

ومنه إن التسيير المالي للمخبر يكون بدرجة الأولى من طرف المجلس العلمي للمخبر، مع تدخل مدير المخبر، لذلك يجب أن يكون هناك نوع من التنسيق و العمل على إيجاد الاستراتيجيات لترشيد الإنفاق على البحوث العلمية.

تعتبر الحوافز المادية التي قد تقدم للباحثين من طرف المخبر، عامل أساسا لتحفيز الباحث على أعماله البحثية وتشجيعه على انجاز إعمال بحثية جديدة، لكن هناك ضعف في الحوافز المادية المقدمة من طرف المخبر وهذا ما أكده المبحوثين بنسبة81.82 %، حيث ارجع هذا الضعف الميزانية إلي وعدم توفير غلاف مادي أو ميزانية مخصصة للحوافز المادية، أي أن الوزارة كجهة وصية على البحث العلمي هي لا تخصص مبالغ مالية للحوافز المادية وهذا ما أكده نسبة 61.11 % من مجتمع الدراسة،

إن الحوافز المادية تلعب دور هام في الرفع من معنويات الباحثين وتجعلهم أكثر نشاط على مستوى مخابر البحث وتزيد من دافعيهم نحو العمل البحثي المتميز، أما غياب أو ضعف هذه الحوافز قد يقلل من مردود الباحث داخل المخبر ومنه تراجع البحث العلمي.

لذلك يجب أن تأخذ الحوافز المادية بعين الاعتبار وتخصص لها إعتمادات من طرف الوزارة التعليم العالي عن البحث العلمي.

تعتبر مخابر البحث العلمي الفضاء الذي يتم فيه انجاز البحوث العلمية سواء كانت نظرية أو تطبيقية من طرف الباحثين، حيث تخصص ميزانية لتلبية متطلبات هذه البحوث، حيث نجد أن نوعية البحوث العلمية تتحكم في الميزانية المخصصة للبحث وهذا ما أكده نسبة 63.64 % من المبحوثين والسبب في ذلك أن البحوث التطبيقية تتطلب ميزانية اكبر، للان الباحث عند شروعه في انجاز البحث التطبيقي يحتاج إلى اقتناء معدات والأجهزة لازمة للانجاز هذا النوع من البحوث، بالإضافة إلى المجلات والمقالات فهي أيضا تحتاج ميزانية لنشرها.

ومنه إن نوعية البحوث المنجزة من طرف الباحثين تتحكم في الميزانية المخصصة لها، فمتطلبات البحث التطبيقي الميداني والمجلات العلمية ليست هي نفسها متطلبات البحث النظري، لذلك عند تخصيص غلاف مالي للبحوث العلمية يجب النظر لنوعية هذه البحوث كي تكون الميزانية كافية للانجاز هذه البحوث بكل يسر وسهولة.

توفر المخابر الفضاءات الهامة للبحث من مكاتب و ورشات خاصة بمخابر البحث وكذا التجهيزات والمعدات والوسائل التعليمية والمخبرية اللازمة للإنجاز البحوث العلمية، ذلك من خلال صرف الميزانية المخصصة للمخابر ما يجعل الميزانية المخصصة للمخابر غير كافية، هذا ما أكده مجتمع الدراسة بنسبة 90.91 % حيث يترتب على هذا النقص ضعف مستوى البحث العلمي.

ومنه يجب مراجعة الميزانية المخصصة للمخابر إن كانت كافية أما لا ومحاولة طلب زيادة هذه الميزانية بما يتوافق مع مصاريف مخابر البحث العلمي.

إن انجاز البحوث العلمية من طرف الأساتذة الباحثين في مخابر البحث وفي جميع التخصصات في الجامعة، يتطلب توفير الميزانية الكافية التي يحتاجها المخبر والتي تنفق حسب متطلبات البحوث العلمية لهذا نجد ما نسبة 45.45% من مجتمع الدراسة أكد أن الميزانية المخصصة للبحث تصرف على الطباعة ونشر البحوث العلمي، بالإضافة إلي اقتناء المعدات والأجهزة والمواد الكيميائية، وكذا تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية دولية والوطنية ، كما أن جزء منها ينفق في دعم البحوث العلمية المقدمة من طرف الباحثين.

يعتبر البحث العلمي مجموعة البحوث العلمية والدراسات التي يقوم بها الأستاذ الباحث في مؤسسة الجامعية في إطار المخبر آو فرق البحث آو بشكل فردي في مختلف التخصصات.(فتيحة زيداي، 2014/2013، ص 13 )، لذلك يجب أن يتوفر المخبر على الوسائل والأجهزة اللازمة لإنجاز البحوث، حيث أكدا ما نسبته 63.65 % من المبحوثين أن الوسائل التي يتوفر عليها المخبر كافية، في حين ما نسبته 36.36 % من مجتمع الدراسة ترى أن الوسائل غير كافية وذالك راجع لطبيعة البحوث، فالمخابر التي تنجز على مستواها البحوث التطبيقية خاصة في التخصصات العلمية تحتاج لوسائل مثل التجهيزات والمعدات البحثية والمواد الكيميائية المخبرية.

ومنه فإن طبيعة البحوث هي التي تحدد ما إذا كانت الوسائل التي يوفر عليه المخبر كافية، أن الأمر يتطلب زيادة الميزانية لصرفها في اقتناء المعدات والأجهزة ألازمة للمخبر.

إن البحث العلمي الجيد يتطلب من الباحث عناء وجهد كبيرين، سواء كانت جهود فردية أو جماعية حيث يعمل المخبر على تنظيم هذه الجهود وتبنيها، وكذا دعمها وتوسيع دائرة البحث العلمي، وهذا ما تحدد الميزانية المخصصة للبحث إذا كانت تسمح بالقيام البعثات الدراسية وتربصات العلمية، للباحثين الذين ينتمون للمخبر البحث في الجامعة، بحيث أكدا ما نسبته 86.36 % من المبحوثين أن الميزانية المخصصة للمخبر لاتسمح ببرمجة بعثات دراسية وتربصات علمية.

حيث ارجع ذلك لعدم كفاية الميزانية وكذا عدم وجود بند ينص على تخصص مبالغ على تربصات والبعثات الدراسية في المخبر، إذا أن ضعف الميزانية من أهم معوقات البحث العلمي هذا ما توصلت إليه دراسة الباحثة في موضوعها بعنوان "معوقات البحث العلمي من وجهة نظر مدراء المخابر" حيث تقربت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة

## خامسا: تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثانية

إن عملية انجاز البحوث العلمية من طرف الأساتذة الباحثين، على مستوى مخابر البحث العلمي في الجامعة، تحتاج أن يكون هناك نوع من التواصل بين الباحثين المنتمين للمخابر البحث، بغرض فتح المجال للحوار العلمي لتبادل المعلومات والخبرات بين الباحثين في مجال البحث العلمي.

حيث يمكننا اعتبار هذا التواصل بين الباحثين من مقومات نجاح البحث العلمي، وغيابه يشكل عائق أمام البحث العلمي.(صالح بلعيد،2012 ، ص 114)

بناء على نتائج المعروضة سابقا حول الفرضية الثانية "نقص التواصل بين الفرق المكونة للمخبر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة" تم التوصل إلى عدم تحقق الفرضية وهذا ما تؤكده 90.91% من مجتمع الدراسة حيث ترى انه هناك تواصل بين الفرق المكونة للمخبر لتبادل المعلومات فيما بينهم وذلك من خلال النشاطات العلمية المختلفة سواء كانت تطبيقية أو نظرية.

إن التواصل بين أعضاء الفرق البحثية المكونة للمخبر يظهر من خلال الأعمال البحثية الجماعية أو الجماعية فردية على مستوى مخبر البحث وهذا ما تؤكده نسبة 45.45% من المبحوثين أن طبيعة البحوث المنجزة من طرف الباحثين هي بحوث جماعية، تليها بنسبة 40.91 % من المبحوثين تري أن هناك بحوث جماعية فردية، وهذا يدل على وجود تواصل بين اعضاء الفرق البحثية.

القيام بنشاطات بحثية جماعية على مستوى فرق البحث في المخبر، تتمثل هذه النشاطات في كتابة مقالات علمية التي تدرج ضمن مجلات تابع للمخبر البحث، هذا ما أكده مجتمع الدراسة بنسبة 45 %، بالإضافة إلى أعمال بحثية أخرى مثل الأيام الدراسية، الملتقيات، وكذا الأبحاث العلمية وهذا بهدف تنشيط البحث العلمي.

إن اختلاف تخصصات أعضاء الفرق البحثية لا يؤثر على علاقتهم داخل هذه الفرق، هذا ما أكده المبحوثين بنسبة 77.27 %، إذا من الممكن أن يكون هذا الاختلاف عامل لتبادل المعلومات في مجال البحث العلمي في مختلف التخصصات، بالإضافة الخوض في كل ما يتعلق بالبحث العلمي من كل جوانبه.

يعتبر خضوع الباحثين المنتمين لمخابر البحث خاصة الجدد أمر لابد من حدوثه، ذلك بهدف تعريفهم على كيفية يتم بها العمل البحثي، لكن ما نسبته 63.64% من مجتمع الدراسة يؤكد على عدم خضوع الباحثين المنتمين للمخبر لتدريب تطبيقي، وهذا ما قد يوثر سلبا على عملية انجاز البحوث العلمية داخل المخبر، أما ما نسبته 36.36% من المبحوثين أكدوا خضوع الباحثين المنتمين إلى المخابر لتدريب تطبيقي، بحيث يشرف على هذا التدريب رؤساء الفرق أو أساتذة ذو خبرة، وهذا يرجع إلى طبيعة المخبر فهناك مخابر بحث يحتاج الباحثين فيها إلي مثل هذا النوع من التدريب.

إن التعاون العلمي بين الفرق المكونة لمخبر البحث العلمي قد يظهر من خلال انجاز أعمال بحثية بحيث تعكس هذه الأعمال مستوى التعاون، في حين أكد مانسبته 45.45% من مجتمع الدراسة أن مستوى التعاون بين فرق المخبر متوسط، أي يجب على فرق البحث أن تضاعف الجهود بهدف الوصول إلى مستوى أحسن، وإعطاء هذا التعاون العلمي وقت وجهد أكثر.

تبقى الأعمال البحثية المقدمة من طرف الفرق البحثية هي التي تعكس مستوى هذه الفرق فنجد مستوى رضا مجتمع البحث على ما تقدمه الفرق البحثية متوسط وهذا ما أكده نسبة 45.45 % من مجتمع الدراسة، لذلك يجب رفع مستوى البحوث العلمية المنجزة من طرف فرق البحث.

إن الفردية في إجراء البحوث العلمية ترجع لذات الباحث، فهناك من يفضل القيام بالعمل بمفرده مهم كان نوع هذا العمل البحثي، في حين ما نسبته 59.09% من مجتمع الدراسة ترى أن الفردية في إجراء البحوث العلمية لا يؤثر على مردود البحث في المخبر، أما ما نسبته 40.91% من مجتمع الدراسة ترى عكس ذالك أن الفردية في إجراء البحوث تقلل من مردود البحث العلمي كما يترتب عنها تكرار المواضيع بسبب جهل الباحثين بالبحوث التي أنجزها زملاءهم في السابق وكذا غياب التنسيق بين اعضاء الفرق البحثية بسبب الفردية.

## سادسا: :تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

إن البحوث العلمية لها علاقة مباشرة بالواقع الاجتماعي، فالواقع هو الفضاء الذي يقدم المعطيات للباحث شروع في نجاز البحث، كما انه الأرضية التي تطبق فيها نتائج البحث العلمي، فالجامعة باعتبارها المؤسسة الأولى التي أسندت لها وظيفة البحث العلمي، كان لزاما عليها العمل على فهم الواقع الاجتماعي وتوظيف نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع.

بناء على نتائج الفرضية الثالثة " ضعف التفاعل بين الشريك الاجتماعي ومخابر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر " يتضح أن ما نسبته 72.73% من المبحوثين أكدوا على انه لا يوجد اهتمام بالبحث من طرف الشريك الاجتماعي.

إن مشاريع البحث العلمي المنجزة من طرف المخبر مستمدة من القضايا المطروحة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما أكده مجتمع الدراسة بنسبة 90.91 %، ذلك للان الباحث يجمع معطياته من الواقع فنجد أن المحاور المواضيع المعالجة من طرف المخبر موجودة في الواقع سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا.

إن العلاقة بين الشرك الاجتماعي ومخابر البحث العلمي يجب أن تكون أكثر فعالية، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات بينهم للإعطاء هذه العلاقة نوع من المصداقية لكلا الطرفين، حيث نجد ما بنسبة 77.27 %، من مجتمع الدراسة ترى أن هناك اتفاقيات بين الشريك الاجتماعي ومخابر البحث في الجامعة، ذلك من خلال من اختيار موضوع الدراسة أو تطبيق النتائج التي توصل إليها الباحثون، بهدف إيجاد الحلول لبعض المشاكل التي أثقلت كاهل المجتمع، خاصة الأسرية والاقتصادية.

تعمل مخابر البحث العلمي دائما على التوصل إلى النتائج التي تخدم الشريك الاجتماعي بدرجة الأولى للان الإنتاج المعرفي لمخابر، لذلك نجذ أن الباحث يسعى من خلال بحوثه العلمية أن يحقق النتائج التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع أو الشريك الاجتماعي، هذا ما أكده نسبة 54.55% من مجتمع الدراسة، حيث وضحوا ذلك على أن معطيات البحوث مستمدة من الواقع الاجتماعي، مثل دراسات تخص المياه الجوفية على مستوى الولاية، التي يقوم بها الباحثين على مستوى المخابر الجامعة، بالإضافة إلي البحوث الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بشريك الاجتماعي.

أما مانسبته 45.45 % ترى أن الإنتاج المعرفي لمخابر البحث لا يتماشى مع طبيعة الشريك الاجتماعي، قد يرجع ذلك إلي تحفظ الشريك الاجتماعي عند تقديم المعطيات البحثية لباحث، ذلك ما يعيق وصول الباحث إلي الحقيقة.

إن طبيعة الشريك الاجتماعي لا تؤثر على سير البحوث في المخبر وهذا ما تراه نسبة 54.55 % من المبحوثين، أما مانسبته 45.45 % ترى أن طبيعة الشريك الاجتماعي لها تأثير على سير البحوث، بحيث وضح المبحوثين انه كلما كانت هناك تعاون من طرف الشريك الاجتماعي كلما سارت عملية إجراء البحوث بطريقة جيدة.

إن تطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه أصبح مرتبط بمجموعة من الآليات التي يسعى من خلالها مجتمع الدراسة إلي تحسين وضعية البحث العلمي سواء بين أسوار الجامعة أو خارجها ذلك بهدف تجاوز العقبات والعوائق التي تواجه هذا الأخير حيث نجد أن ما نسبته 18.18 % من مجتمع الدراسة ترى أن آليات تطوير البحث وتثمين نتائجه في الجامعة تتمثل في منح الاستقلالية المالية للمخابر البحث وكذا دعم الشراكة بين مخابر البحث والشركاء الاجتماعين و الاقتصاديين والرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجامعة.

إن السعي لتحقيق هذا الآليات سوف يساعد على رفع مستوى البحث العلمي، وتثمين نتائجه من خلال إيجاد الأرضية لتطبيق نتائج هذا الأخير و لاستفادة منه لتحسين الاجتماعي والاقتصادي.

**سابعا: النتائج العامة**

لقد استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على معوقات البحث العلمي في الجامعة من خلال مناقشة نتائج الفرضيات التي أسفرت على النتائج التالية:

لقد تحقق الفرضية العامة القائلة "توجد معوقات للبحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر " المتمثلة في:

ضعف الميزانية عائق أمام البحث العلمي في الجامعة، فمع التطور المعرفي زاد الطلب على البحث العلمي مما نتج عنه زيادة احتياجات المادية للبحث في الجامعة وأصبحت الميزانية المخصصة للبحث العلمي غير كافية مما شكل عائق أمام سير البحوث العلمية مثل كثرت مصارف النشر وغير ذلك من وسائل البحثية التي يحتاجها البحث فى انجاز البحوث خاصة التطبيقية منها.

نقص التواصل مع الشريك الاجتماعي عائق أمام البحث العلمي في الجامعة، إن عدم الاهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي يمثل عائق أما البحث العلمي، بحيث نتج عنه تهميش البحوث العلمية وعدم الاستفادة من نتائج البحث العلمي في حل المشكلات التي يعاني منها الواقع الاجتماعي .

**وتوصلت الدراسة في الأخير إلى:**

أن البحث العلمي في الجامعة تواجه العديد من المعوقات، التي تحول دون انجاز البحوث العلمية في الجامعة من وجهة نظر مدراء المخابر في جامعة محمد خيضر، سواء كانت هذه المعوقات مادية تتمثل في ضعف التمويل، صعوبة التسيير المالي، واجتماعية تتمثل في نقص التواصل مع الشريك الاجتماعي، قلة الاهتمام بالبحث العلمي من طرف الشريك الاجتماعي.

بحيث تعمل هذه المعوقات مجتمعة إعاقة البحث العلمي في الجامعة.

## المقترحات والتوصيات:

توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من التوصيات أهمها:

- وجوب التخطيط الاستراتيجي قريب وبعيد المدى، بهدف ترشيد الإنفاق على البحث العلمي.
- مراقبة البحوث العلمية ودعم الاستثمار في مجال الإنتاج المعرفي.
- التكوين الجيد للأساتذة الباحثين كي يصبحوا قادرين على الإبداع والاختراع في مجال البحث العلمي.
- تشجيع التواصل والتشاور بين الباحثين، وكذا بين المدير المخبر والمجلس العلمي للمخبر.
- إخضاع الباحثين إلى تدريب الجيد ليتكون لديهم خبرة بحثية.
- تخصيص حوافز مادية للباحثين وسن قوانين تنص على برمجة بعثات وتربصات علمية للباحثين في إطار المخابر البحث.
- منح الباحثين الحرية في التفكير وعدم ممارسة ضغوطات عليهم.
- ربط البحث العلمي بالواقع الاجتماعي(الشريك الاجتماعي).

## الخاتمة:

مما سبق ومن خلال دراستنا نستخلص أن قطاع البحث العلمي يعتبر من أهم القطاعات في الجزائر و التي تسعى الدولة من خلاله، إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق تطبيق نتائج البحث العلمي.

لكن هذا القطاع في حد يحتاج إلي العديد من الإجراءات لتحسينه وزيادة أهميته في المجتمع من بين هذه الإجراءات العمل على تقويم البحث العلمي ومراقبة النشاط البحثي وجعله يتوافق مع المنهجية العلمية المعقولة والتي تتناسب مع ما هو معترف به في مجال البحث العلمين ذلك لتحقيق الرقي والتطور في هذا القطاع، كما أن النجاح في قطاع البحث العلمي مرتبط بدرجة الأولى بالمنهجية المتبعة في انجاز البحوث، فكلما كانت المنهجية دقيقة ومضبوطة كلما كان النشاط البحثي يسير في الطريق الصحيح وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة في كل المجالات.

لكن يبقى واقع البحث العلمي في الجزائر معقد وقد تبين من خلال هذه الدراسة الميدانية وعلى الرغم من الجهود المبذولة من اجل تحسين وتطوير أوضاع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية إلي انه مازال يعاني قصورا واضحا على كل المسويات خاصة المادية والاجتماعية فالبحث العلمي يتطلب توفير ميزانية الكافية لتلبية احتياجات البحوث العلمية، بالإضافة إلا انه يحتاج نوع خاص من الموارد البشرية المكونة تكوين عاليا والقادرة على خدمة البحث بكل تفاني وكذا الحرص على الاهتمام بهذه الموارد.

لذلك يجب الدفع بالمسيرة العلمية وتطوير أساليب البحث عن طريق التخطيط الاستراتيجي لتوفير احتياجات البحث العلمي في كل الاختصاصات وتحقيق أهدافه واستغلال هذه الإستراتيجية لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع المختلفة والاستفادة من نتائج المشاريع البحثية لتطوير الواقع الاجتماعي لذا فان نجاح البحث العلمي يتحقق بالتطوير قطاع من اجل الوقوف في وجه كافة العقبات التي تواجه البحث العلمي و إعادة النظر في طريقة تعاملنا مع العلم و المعرفة و الالتفات إلى ضرورة الاستثمار في هذا مجال لان محصلة هذا الاستثمار هو أساس التنمية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### ❖ كتب بالعربية

- أبو النجا، محمد العمري.(2006) .**هموم ومعوقات النشاطات البحثية للباحثين وسبل تلافيها في البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر**. دمشق: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- بوفلجة، غيات. (1992) .**التربية والتكوين بالجزائر**الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جودت عزت، عطوى.(2000). **أساليب البحث العلمي مفاهيمه وأدواته وطرقه الإحصائية** ط2. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- تركي، رابح. **(1990). أصول التربية والتعليم**. ط3 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- زرواتي، راشيد.(2009). **مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية**. الجزائر: دار الهدى.
- الفرا، ماجد محمد.( 2006). **الصعوبات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي**. دمشق: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد العربي، ولد خليفة. (1998). **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**. الجزائر: جامعية ديوان المطبوعات الجزائرية.
- بشير، محمد. (1994). **مدخل لدراسة علم اجتماع في الجزائر مابين 1972-1982**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد، عايدة (2006). **مدخل لمنهجية البحث العلمي**. عمان: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سفير، ناجي. (1984). **محاولات في التحليل الاجتماعي والتنمية والثقافية.** ترجمة محمد عبد الله بن ناصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائر.

### ❖ المجلات ودوريات:

- أركان، وانجل. (1984). **مفهوم البحث العلمي**. ترجمة نجيب محمد. السعودية: مجلة الإدارة العامة المملكة السعودية.
- بريد البحث. (1985). نشرة إخبارية. محافظة البحث العلمي والتقني. **العدد1**، الجزائر.
- بوخلخال، عبد لله. (1993). الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية، حوليات جامعة الجزائرية. **العدد7**. 60-62-63.

- بوصفصاف، عبد الكريم. **(2001).** مخابر البحث العلمي في الجزائر في الجزائر تجربة رائدة مجلة الحوار الفكري قسنطينة **العدد 03.-06.**
- حميدوش، علي.(2009). التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاستشارة في التجربة**: مجلة الدراسات الاقتصادية الجزائرية. العدد12**- 54.
- مستهيل، شماس سالم، ومجيدل، عبد الله. (2010)، معوقات البحث العلمي في كلية التربية من وجهة نظر مدراء أعضاء الهيئة التدريسية. **المجلد 26.** مجلة الجامعة دمشق. سوريا العدد(12)-17.

### ❖ الرسائل والأطروحات:

- حفحوف، فتيحة. (2008-2007). **معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية** أطروحة ماجستير. غير منشورة. قسم علم الاجتماع إدارة و تنمية الموارد البشرية. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة فرحات عباس. سطيف.

- زايدي، فتيحة. (2013-2014). **معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.** أطروحة ماجستير في علم اجتماع تنظيم وعمل. غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- طوطاوي، زليخة. (2003). **الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته برضا الأساتذة.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائرية.
- عشوري، سليمة. (2014-2015). **دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.** أطروحة ماجستير في علم اجتماع التربية. غير منشورة. قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- مشحوق، ابتسام. (2011-2012). **العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي والتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر.** أطروحة ماجستير في علوم التربية. غير منشورة. قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف. الجزائر.
- مولاي، احمد.(2008-2009). **المخطوط والبحث العلمي.** أطروحة ماجستير في التكنولوجيات الحديثة للأرشيف والتوثيق. غير منشورة. قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والحضارية، جامعة وهران، الجزائر.
- يوسف، أيمن.(2007-2008). **تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية.** أطروحة ماجستير في علم الاجتماع سياسي. غير منشورة. قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن خدة، الجزائر.

### ❖ ملتقيات ومؤتمرات:

- بلعيد، صالح. (2012 افريل). **دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث والتنشيط الثقافي والبيداغوجي.** الملتقى الوطني أفاق الدارسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية: الجزائر.
- بن أعراب، عبد الكريم. (2007 كانون). **دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث** العلمي في الجزائر. مؤتمر أفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي. دمشق.
- بن نعيمة، عبد المجيد. (2008فيفري). **دور المخابر العلمية في الجامعة الجزائرية في تنظيم البحث و مساهمتها في تطوير وسائل التعليم.** مؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في دول العربية. جامعة الملك فهد التقويمية: السعودية.
- حيفري، أمال. (2012 نوفمبر). **البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات،** في مؤتمر نحو بناء إستراتيجية تحويل الطلبة إلي باحثين، جامعة بني سويف، الجزائر.
- الزبيدي، صباح حسن. (كانون 2006). **دور الجامعة والأستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتطور التكنولوجي وسبل التطوير.** في مؤتمر أفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي. المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجي دمشق: سوريا.
- عزوز، علي. (2012 افريل). **دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر.** الملتقى الوطني أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية: الجزائر.
- عمراني، احمد. (2008 فيفري). واقع **وأفاق مساهمة البحث العلمي في تنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.** المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير

وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لظهران: السعودية.

- ناصر، أكرم.(كانون 2006). **نظام إدارة المعرفة ودورها في تفعيل عملية البحث وتطويره** مؤتمر أفاق البحث والتطور التكنولوجي. المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجي في الوطن العربي المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجي دمشق: سوريا.

- النعيمي، طه تايه.(2000 افريل). **المؤسسات العلمية في الوطن العربي ودورها في نشاط البحث العلمي**. مؤتمر العربي الأول للجامعات والمؤسسات البحثية ودوارها في أنشطة البحث والتطوير الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي: الجزائر.

- بوفلطة، سيف الدين. (2012 افريل). مؤسسات التعليم العالي الاستثمارية الملتقى الوطني أفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية: الجزائر.

❖ **الوثائق:**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1998) **قانون التنفيذي (11-98) للجمهورية** الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، العدد 62.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009). قانون التنفيذي (99-244). المطبوعة الرسمية الجزائر: الأمانة العامة للحكومة، العدد 77.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1995). المرسوم التنفيذي (243-99). الأمانة العامة للحكومة، العدد 98. الجزائر.

- بريد البحث1985، نشرة إخبارية، محافظة البحث العلمي والتقني، العدد 1، الجزائر.

- النشرة الإعلامية. (2000 افريل)، **مخابر البحث العلمي**: مركز البحث الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. الجزائر. العدد 16.

# الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة –
كلية العلوم الإنسانية والإنسانية
قسم علم اجتماع

استمارة استبيان

عنوان الدراسة:

# معوقات البحث العلمي في الجامعة
# من وجهة نظر مدراء المخابر بجامعة محمد خيضر بسكرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص علم الاجتماع تربية

ملاحظة هامة: إن المعلومات هذا الاستبيان سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي لذا نرجوا منكم الإجابة بصدق على كل الأسئلة المطروحة

إعداد الطالبة : إشراف الأستاذة :

نبيلة زكار د/ صباح غربي

السنة الجامعية: 2017 / 2018

البيانات الشخصية :

1) الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
2) السن: .....
3) التخصص العلمي: **.....**
4) **الخبرة المهنية.....**
5) **مدة شغلك منصب مدير مخبر.....**

المحور الأول: نقص التمويل عائق أمام البحث العلمي **في الجامعة.**

6) من المسؤول عن تمويل البحوث العلمية ؟

-الوزارة ☐

-الجامعة ☐

-اخرى .....

7) هل التسيير المالي للمخبر يكون من طرف ؟

-مدير المخبر ☐

- مجلس العلمي ☐

**-أطراف أخرى** .....

8) هل هناك ضعف في الحوافز المادية للباحثين ما يقلل من مردود البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم وضح ذلك .....

.....

9) هل نوعية البحوث **التي تنجز من طرف مخبركم** تتحكم في ميزانية البحث العلمي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم إلى ما يرجع ذلك .....

.....

**.....**

10) هل الميزانية التي تحدد للمخابر البحث العلمي كافية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا يترتب على ذلك :

-ضعف مستوى البحث العلمي ☐

- قلة البحوث العلمية ☐

- عدم الرغبة في الانتماء الى المخبر ☐

11) فيما تنفق الميزانية المخصصة للبحث العلمي في مخبركم؟.....

.....

.....

12) هل الوسائل العلمية التي يتوفر عليها مخبركم كافية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا فما هي الوسائل التي يحتاجونها لانجاز البحوث:

التجهيزات والمعدات البحثية ☐

المواد الكيميائية ☐

وسائل أخرى أذكرها .....

13) هل الميزانية المخصصة لمخبركم تسمح بالقيام ببعثات تربصات علمية للباحثين المنتمين اليها؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا ما سبب ذلك .....

.....

**المحور الثاني : ضعف التفاعل بين الفرق المكونة لمخبر عائق أمام البحث العلمي في الجامعة**

14) هل هناك اتصال بين أعضاء الفرق المكونة للمخبر لتبادل المعلومات فيما بينهم؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا ما سبب ذلك .....

.....

15) ماهي طبيعة البحوث المنجزة على مستوى مخبركم ؟

جماعية ☐ فردية ☐

16) هل هناك نشاطات الجماعية على مستوى فرق البحث العلمي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم من فيما تتمثل هذه النشاطات :

-مجلات ☐

-ملتقيات ☐

-أيام دراسية ☐

-أخرى أذكرها.....

17) هل الاختلاف تخصصات أعضاء فرق المخبر تؤثر على علاقتهم داخل الفرق البحثية ؟

نعم ☐ لا ☐

18) هل يخضع الباحثين المنتمين لفرق البحث في مخبركم للتدريب تطبيقي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم من المسؤول عن تدريبهم .....

.....

19) كيف تصف التعاون العلمي بين فرق مخابر البحث على مستوى مخبركم ؟

جيد ☐ حسن ☐ ضيف ☐

20) ما مستوى رضاكم على ما تقدمه فرق المخبر من بحوث علمية؟

حسن ☐ ضعيف ☐ وسط ☐

21) هل شيوع الفردية في إجراء البحوث العلمية يؤثر على مردود المخبر؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم وضح ذلك .....

.....

**المحور الثالث: نقص التواصل بين الشريك الاجتماعي ومخابر البحث العلمي عائق أمام البحث العلمي في الجامعة.**

22) هل مشاريع البحث العلمي مستمدة من القضايا مطروحة في الواقع إجتماعي والاقتصلدي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بلا لماذا.....

.....

23) هل هناك اتفاقيات بين مخبركم الشريك الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم أين تظهر هذه العلاقة من خلال :

- إختيار موضوع البحث ☐
- تطبيق نتائج البحث ☐
- أخرى.....

24) هل يتماش الإنتاج المعرفي لمخبركم مع طبيعة الشريك الاجتماعي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم لماذا وضح ذلك .....

.....

25) هل طبيعة الشريك الاجتماعي تؤشر على سير البحوث في مخبركم ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم كيف ذلك.....

.....

26) في رأيك هل هناك اهتمام بالبحث العلمي من طرف المجتمع المحلي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا ماذا ينتج عن ذلك :

- تهميش البحوث ☐
- عدم تحفيز البحوث العلمية ☐
- تفاقم مشكلات في مجتمع ☐

27) ماهي الآليات المقترحة لتطوير البحث العلمي وتثمين نتائجه في الجامعة الجزائرية و طرق الإستفادة منها؟.....

.....

.....

.....

**الملحق رقم: (04)**


العدد 77
السّنة السّادسة والثّلاثون

الأربعاء 24 رجب عام 1420 هـ
الموافق 3 نوفمبر سنة 1999 م


الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشعبيّة

# الجريدة الرسميّة

## اتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
## قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات


| الاشتراك سنوي | الجزائر<br>تونس<br>المغرب<br>ليبيا<br>موريطانيا | بلدان خارج دول المغرب العربيّ |
|---|---|---|
| | سنة | سنة |
| النّسخة الأصليّة ..... | 1070,00 د.ج | 2675,00 د.ج |
| النّسخة الأصليّة وترجمتها ... | 2140,00 د.ج | 5350,00 د.ج |
| | | تزاد عليها نفقات الإرسال |

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

7 و9 و13 شارع عبد القادر بن مبارك – الجزائر
الهاتف 65.18.15 الى 17 ح.ج.ب 50 – 3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 68 KG 060.300.0007
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

# فهرس

## مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذيّ رقم 99 - 243 مؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، يحدّد تنظيم اللّجان القطاعيّة الدّائمة للبحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ وسيرها ..... 3

مرسوم تنفيذيّ رقم 99 - 244 مؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، يحدّد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره ..... 5

## مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999، يتضمّن التّجنّس بالجنسيّة الجزائريّة ..... 9

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999، يتضمّنان إنهاء مهامّ قاضيين ... 11

مراسيم رئاسيّة مؤرّخة في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999، تتضمّن تعيين قضاة ..... 11

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 17 جمادى الثّانية عام 1420 الموافق 27 سبتمبر سنة 1999، يتضمّن إنهاء مهامّ المدير العامّ للوكالة الجزائريّة للتّعاون الدّوليّ (استدراك) ..... 16

## قرارات، مقرّرات، آراء

### وزارة الدّاخليّة والجماعات المحلّيّة والبيئة

قرار مؤرّخ في 7 رجب عام 1420 الموافق 17 أكتوبر سنة 1999، يتضمّن اعتماد الحزب السّياسيّ المسمّى : "حركة الإصلاح الوطنيّ" ..... 16

### وزارة الطّاقة والمناجم

قرار مؤرّخ في 23 جمادى الثّانية عام 1420 الموافق 3 أكتوبر سنة 1999، يتضمّن الموافقة على بناء منشآت كهربائيّة ..... 17

### وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

قرار وزاريّ مشترك مؤرّخ في 21 ربيع الثّاني عام 1420 الموافق 3 غشت سنة 1999، يحدّد التّنظيم الإداريّ للكلّيّة لدى الجامعة ..... 18

### وزارة السّكن

قرار مؤرّخ في 12 ربيع الثّاني عام 1420 الموافق 25 يوليو سنة 1999، يتضمّن المصادقة على الوثيقة التّقنيّة التّنظيميّة المتعلّقة بنظام الثّلج والرّيح ن. ث. ر. 1999 ..... 19

قرار مؤرّخ في 15 جمادى الثّانية عام 1420 الموافق 25 سبتمبر سنة 1999، يعدّل القرار المؤرّخ في 7 شوّال عام 1418 الموافق 4 فبراير سنة 1998 الذي يحدّد مقاييس المؤهّلات المهنيّة لممارسة مهنة قائم بإدارة الأملاك العقاريّة ..... 20

# مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذيّ رقم 99 - 243 مؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، يحدّد تنظيم اللّجان القطاعيّة الدّائمة للبحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ وسيرها.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدّستور، لا سيما المادّتان 85 - 4 و125( الفقرة 2 ) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 98 -11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمّن القانون التّوجيهيّ والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتّطوير التّكنولوجيّ 1998 - 2002، لا سيما المادّة 16 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرّخ في 18ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التّوجيهي للتّعليم العالي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83- 544 المؤرّخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمّن القانون الأساسيّ النّموذجيّ للجامعة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84- 296 المؤرّخ في18 محرّم عام 1405 الموافق 13 أكتوبر سنة 1984 والمتعلّق بمهام التدريس والتكوين باعتباره عملا ثانويا، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 98-427 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1419 الموافق 15 ديسمبر سنة 1998 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 98-428 المؤرّخ في أوّل رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 90- 188 المؤرّخ في أوّل ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 الّذي يحدّد هياكل الإدارة المركزيّة وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92-22 المؤرخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمّن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتّقني وبرمجته وتقويمه، وبضبط سيرها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92-23 المؤرّخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمّن إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 94-260 المؤرّخ في19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الّذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 16 من القانون رقم 98-11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم تنظيم اللّجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها الّتي تدعى في صلب النّص " اللّجان القطاعيّة" والمنشأة لدى كلّ دائرة وزاريّة.

المادّة 2 : تكلّف اللّجان القطاعية، في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي، بترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع وتنسيقها وتقييمها.

وفي هذا الصدد، تكلّف لاسيّما بما يأتي :

- جمع العناصر الضروريّة واقتراحها لإعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصّة بالقطاع،

- السّهر على التنفيذ المتناسق لبرامج البحث العلمي ومتابعتها وتقييم النتائج المتوصل إليها،

- تقدير الوسائل البشرية والمالية اللازمة لإنجاز برامج البحث العلمي واقتراحها،

- تحديد واقتراح كلّ نشاط تكويني بواسطة البحث يهدف إلى تدعيم الطاقات العلمية،

- اقتراح العناصر الّتي تساعد على إعداد حصائل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

- دراسة واقتراح كلّ إجراء من شأنه تعميم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونشرها وتثمينها،

- تقويم نشاطات التعاون في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

- إعداد بطاقية الطاقات العلمية والتقنية وتحيينها،

- إبداء الرأي حول مشاريع إنشاء مخابر ومصالح بحث لدى مؤسّسات التعليم والتكوين العاليين،

- توطيد الحصائل الّتي تعدّها أجهزة التقويم التابعة لهياكل تنفيذ نشاطات البحث،

- اقتراح البرامج القطاعيّة للبحث العلمي الّتي تكون محلّ تمويل من الصندوق الوطني للبحث.

المادّة 3 : تتشكّل كلّ لجنة قطاعيّة، يرأسها الوزير المعني أو ممثّله، كما يأتي :

عن الإدارة المركزيّة :

- ممثلو المصالح المركزيّة المعنيّة .

عن المؤسّسات والهيئات التابعة للقطاع :

- ممثلو المؤسّسات والهيئات المختارة حسب ميدان اختصاصها والّتي يمكنها تدعيم نشاطات البحث عن طريق استعمال نتائجه أو نقلها أو بالنظر للآراء التي يمكن أن تدلي بها حول المسائل المطروحة.

- شخصيات ، يختارها الوزير المعني على أساس كفاءتها العلميّة،

- عند الاقتضاء ، ممثّلون عن الجمعيّات العلميّة ذات الطّابع الوطنيّ يختارهم الوزير المعنيّ .

المادّة 4 : تحدّد القائمة الاسميّة لأعضاء اللّجان القطاعيّة ، طبقا لأحكام المادّة 3 أعلاه، لمدّة خمس ( 5 ) سنوات قابلة للتّجديد مرّة واحدة، بموجب قرار من الوزير المعنيّ .

ويستخلف أعضاء اللّجان القطاعيّة بنفس الأشكال.

المادّة 5 : يمكن رئيس اللّجنة القطاعيّة استدعاء أيّ شخص بإمكانه، نظرا لكفاءاته، تنوير اللّجنة في أعمالها.

المادّة 6 : تتولّى أمانة اللّجنة القطاعيّة على مستوى كلّ وزارة، المصلحة المركزيّة المكلّفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الّتي يعينها الوزير المعني .

المادّة 7 : تجتمع اللّجنة القطاعيّة بناء على استدعاء من رئيسها في دورة عادية مرّتين ( 2 ) في السنة، ويمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية كلّما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادّة 8 : يعدّ لكل اجتماع جدول أعمال تدرج فيه المسائل المقترحة لأشغال اللّجنة القطاعيّة.

تتوّج الأشغال بمحاضر تسجل في سجلاّت يرقّمها ويوقّع عليها الرئيس وكاتب الجلسة وتودع لدى أمانة اللّجنة القطاعيّة.

تكون أشغال اللّجنة القطاعيّة محلّ تقرير سنويّ يرسل إلى الجهات المعنيّة.

المادّة 9 : تعدّ اللّجان نظامها الدّاخليّ وتصادق عليه خلال اجتماعها الأوّل.

المادّة 10 : تستفيد الشّخصيات المذكورة في الفقرة 4 من المادّة 3 أعلاه، تعويضا بمنح حسب نفس الشروط المقرّرة لصالح الخبراء الّذين تستدعيهم اللّجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه، موضوع المرسوم التّنفيذيّ رقم 92-22 المؤرّخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادّة 11 : تسجّل نفقات سير اللّجان القطاعيّة في ميزانيّات الوزارات الوصيّة.

المادّة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999.

إسماعيل حمداني

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 99 - 244 مؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999، يحدّد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدّستور، لا سيما المادتان 85 - 4 و125( الفقرة 2 ) منه،

- وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93- 17 المؤرّخ في 23 جمادى الثّانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلّق بحماية الاختراعات،

- وبمقتضى الأمر رقم 94-03 المؤرّخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 1995، لا سيما المادّة 146 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 98-11 المؤرّخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمّن القانون التّوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ 1998-2002، لا سيما المادة 19 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 05 المؤرّخ في 18 ذي الحجّة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التّوجيهيّ للتّعليم العالي،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 98-427 المؤرّخ في 26 شعبان عام 1419 الموافق 15 ديسمبر سنة 1998 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 98-428 المؤرّخ في أوّل رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92-22 المؤرخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمّن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتّقني وبرمجته وتقويمه، وبضبط سيرها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 92 - 23 المؤرّخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمن إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 94 - 260 المؤرّخ في 19 ربيع الأوّل عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 95 - 177 المؤرّخ في 25 محرّم عام 1416 الموافق 24 يونيو سنة 1995 الذيّ يحدّد كيفيات تسيير حساب التّخصيص الخاص رقم 082 -302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للبحث العلمي والتّطوير التّكنولوجي "،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 99 – 243 المؤرّخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999 الذيّ يحدّد تنظيم اللّجان القطاعيّة الدّائمة للبحث العلميّ والتّطوير التكنولوجيّ وسيرها ،

يرسم ما يأتي :

## الفصل الأوّل
## أحكام عامّة

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 19 من القانون رقم 98 – 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه ، يحدّد هذا المرسوم قواعد إنشاء مخبر البحث الخاص أو المشترك وتنظيمه وسيره، المنشإ داخل مؤسّسات التّعليم والتّكوين العاليين ، وكذا المؤسّسات العموميّة الأخرى .

المادّة 2 : ينشأ مخبر البحث الخاص في إطار إنجاز برنامج البحث بمؤسّسة الإلحاق .

وينشأ مخبر البحث المشترك في إطار إنجازبرنامج موحّد بين مؤسّستين أو أكثر.

وتحدّد كيفيات الشراكة بموجب اتفاقية.

المادّة 3 : يكلّف مخبر البحث الخاص أو المشترك بإنجاز أعمال البحث المتعلّقة بموضوع أو عدة مواضيع في البحث العلمي والتّطوير التّكنولوجيّ .

المادّة 4 : تطبيقا لأحكام المادّة 12من القانون رقم 98 – 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه، يكلّف مخبر البحث لا سيّما بما يأتي :

– تحقيق أهداف البحث العلمي والتّطوير التّكنولوجيّ في مجال علميّ محدّد ،

– إنجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه ،

– المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلّقة بنشاطاته،

– المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكّم فيها وتطويرها،

– المشاركة ، على مستواه ، في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسّلع والخدمات ، وتطويرذلك،

– المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث،

– ترقية نتائج أبحاثه ، ونشرها،

– جمع المعلومات العلميّة والتّكنولوجيّة التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطّلاع عليها،

– المشاركة في وضع شبكات بحث ملائمة.

## الفصل الثاني
## قواعد الإنشاء

المادّة 5 : ينشأ مخبر البحث على أساس المقاييس الآتية :

– أهميّة نشاطات البحث بالنّسبة لحاجات التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والعلميّة والتّكنولوجيّة للبلاد،

– حجم وديمومة البرنامج العلمي و/أو التّكنولوجي الّذي تندرج فيه نشاطات البحث،

– أثر النّتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلميّة والتّكنولوجيّة،

– نوعية وحجم القدرات العلمية والتّقنيّة المتوفّرة و/أو الممكن تجنيدها ،

– الوسائل الماديّة والمالية المتوفّرة و/أو الواجب اقتناؤها.

المادّة 6 : زيادة على المقاييس المذكورة في المادّة 5 أعلاه، يجب أن يتكوّن مخبر البحث من أربع (4) فرق بحث على الأقلّ في مفهوم المادّة 11 أدناه .

المادّة 7 : ينشأ مخبر البحث في مؤسّسات التّعليم والتّكوين العاليين ، بموجب قرار من السّلطة الوصيّة بناء على اقتراح مؤسّسة الإلحاق، وبعد أخذ رأي اللّجنة القطاعيّة الدّائمة المعنيّة وفقا للمادّة 19 (الفقرة الأولى) من القانون رقم 98 - 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه .

المادّة 8 : ينشأ مخبر البحث في المؤسّسات العموميّة الأخرى ، بموجب قرار مشترك بين السّلطة الوصيّة والوزير المكلّف بالبحث ، بعد أخذ رأي اللّجنة المشتركة بين القطاعات المكلّفة بترقية وبرمجة وتقييم البحث العلميّ والتّقنيّ المعنية، وفقا للمادّة 19 (الفقرة 2) من القانون رقم 98 - 11 المؤرّخ في 29 ربيع الثّاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه.

المادّة 9 : يحلّ مخبر البحث عندما لا تتوفّر فيه الشّروط التي أدّت إلى إنشائه حسب الأشكال نفسها.

## الفصل الثالث

## التّنظيم والعمل

المادّة 10 : يدير مخبر البحث مدير ، ويزوّد بمجلس مخبر يتكوّن من مسؤولي فرق البحث ورؤساء مشاريع البحث.

المادّة 11 : تتشكّل فرقة البحث الّتي يديرها باحث مؤهّل من ثلاثة (3) باحثين على الأقلّ.

وتضطلع فرقة البحث بمهمّة رئيسيّة تتمثّل في تنفيذ مشروع أو عدّة مشاريع بحث تدخل في إطار برنامج المخبر.

يشرف على كلّ مشروع بحث مسؤول المشروع.

كما يمكن رئيس الفرقة أن يكون رئيسا لمشروع بحث.

المادّة 12 : تعيّن السّلطة الوصيّة مدير مخبر البحث لمدّة ثلاث (3) سنوات قابلة للتّجديد، بناء على اقتراح مسؤول مؤسّسة الإلحاق ، من بين المترشّحين (2) الأعلى رتبة ينتخبه أعضاء مجلس المخبر من بينهم.

تنهى مهام مدير المخبر حسب نفس الأشكال ويتعيّن عليه تقديم حصيلة نشاطات البحث والتّسيير إلى مجلس المخبر في أجل لا يتجاوز شهرا يحتسب ابتداء من تاريخ إنهاء مهامه.

المادّة 13 : يتولّى مدير مخبر البحث الإدارة العلمية والتّسيير المالي للمخبر.

ويكون الآمر بصرف الاعتمادات المخصّصة للمخبر .

ويعدّ مسؤولا عن السير الحسن لمخبر البحث ويمارس السّلطة السّلميّة على كلّ مستخدمي البحث والدّعم العاملين بالمخبر.

المادّة 14 : تسير مؤسّسة الإلحاق مستخدمي البحث ومستخدمي الدّعم العاملين بمخبر البحث.

المادّة 15 : يمكن مدير مخبر البحث، بتفويض من رئيس مؤسّسة الإلحاق، أن يبادر بعقود واتّفاقيات ويبرمها بغرض إنجاز أعمال البحث والدّراسات وتقديم الخدمات مع مؤسّسات وطنيّة و/أو دوليّة ذات صلة بمهام المخبر طبقا للتّنظيم المعمول به.

المادّة 16 : يقدّم مدير مخبر البحث برامجه وحصيلة نشاطاته إلى أجهزة التّقييم التّابعة لمؤسّسة الإلحاق لدراستها.

المادّة 17 : يكلّف مجلس المخبر، الّذي يرأسه مدير المخبر ، لا سيّما بما يأتي :

- المشاركة في إعداد البرامج،

- تقييم نشاطات البحث دوريا،

- دراسة حصيلة نشاطات البحث والتّسيير والموافقة عليها،

- المصادقة على الجداول التّقديرية للإيرادات والنّفقات التي يقدّمها المدير،

- السهر على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمالية والماديّة،

- إعداد نظامه الدّاخلي والمصادقة عليه.

المادّة 18 : يمكن مدير المخبر أن يستعين في إطار مهام المخبر بباحثين يعملون بوقت جزئي ، بعد استشارة مجلس المخبر .

## الفصل الرّابع
## أحكام مالية

المادّة 19 : يتمتّع مخبر البحث باستقلالية التّسيير ويخضع للمراقبة المالية البعدية.

المادّة 20 : تخصّص في ميزانية مؤسّسات الإلحاق المكلّفة بالتّعليم والتّكوين العاليين ، إعانة مالية لكلّ مخبر بحث.

ويخصّص في الجدول التّقديريّ للمؤسّسات العموميّة المعنيّة خطّ إعانة ماليّة لكلّ مخبر بحث .

المادّة 21 : تتأتّى موارد مخبر البحث ممّا يأتي :

- مساهمات الصّندوق الوطني للبحث العلميّ والتّطوير التّكنولوجيّ ،

- اعتمادات التّسيير الّتي يفوّضها مسؤول مؤسّسة الإلحاق ،

- نشاطات تقديم الخدمات والعقود،

- البراءات والمنشورات،

- مساهمات المؤسّسات الوطنيّة و/أو الدّولية ،

- الهبات والوصايا.

المادّة 22 : تنقسم نفقات مخبر البحث إلى نفقات التّجهيز ونفقات التّسيير طبقا للتّنظيم المعمول به .

المادّة 23 : يعدّ مدير المخبر الجدول التّقديري لإيرادات مخبر البحث ونفقاته ويعرضه على مجلس المخبر ليصادق عليه . ثمّ يرسل إلى مؤسّسة الإلحاق لتوافق عليه .

المادّة 24 : تبيّن الكتابات الحسابية لمؤسّسة الإلحاق بكيفية منفصلة عمليات النّفقات والإيرادات المتعلّقة بنشاط مخبر البحث .

المادّة 25 : لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تستعمل الموارد المتأتية من النّشاطات التعاقدية وتقديم الخدمات التي يقوم بها مخبر البحث لغرض آخر غير حاجات المخبر.

المادّة 26 : تعدّ الوسائل المادية لمخبر البحث جزءا من الذّمة المالية للمؤسّسة التي أنشئ فيها.

المادّة 27 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر سنة 1999.

إسماعيل حمداني

# مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999، يتضمّن التّجنّس بالجنسيّة الجزائريّة.

---

بموجب مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 17 رجب عام 1420 الموافق 27 أكتوبر سنة 1999 يتجنّس بالجنسيّة الجزائريّة، ضمن شروط المادّة 10 من الأمر رقم 70-86 المؤرّخ في 17 شوّال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمّن قانون الجنسيّة الجزائريّة، الأشخاص الآتية أسماؤهم :

- أبو سمرة حازم، المولود في 4 مارس سنة 1977 بسيدي عيش (بجاية).

- عتوية بنت قدور، المولودة في 7 ديسمبر سنة 1965 بسيدي بلعباس (سيدي بلعباس)، وتدعى من الآن فصاعدا : العرابي عتوية.

- عاشور علي، المولود في 9 أبريل سنة 1976 بالقالة (الطارف).

- عبد اللوي فطيمة، المولودة في 26 ديسمبر سنة 1976 بوهران (وهران).

- آيت دريس نادية، المولودة في 16 ديسمبر سنة 1969 بالحراش (محافظة الجزائر الكبرى).

- ابواسماعيل صورية، المولودة في 26 أكتوبر سنة 1968 بسوق أهراس (سوق أهراس).

- آيت طالب مليكة، المولودة في 17 يونيو سنة 1969 بمعسكر (معسكر).

- أحمد بن محمد، المولود في 14 ديسمبر سنة 1961 بخميس الخشنة (بومرداس) ويدعى من الآن فصاعدا : حسيني محمد.

- عبد الرحمان بن محمد، المولود في 20 سبتمبر سنة 1965 بعين طاية (محافظة الجزائر الكبرى) ويدعى من الآن فصاعدا : بن محمد عبد الرحمان.

- السقا سناء، المولودة في 7 مارس سنة 1965 بغزة (فلسطين).

- أبو خليل محمد، المولود في 29 غشت سنة 1948 بعبسان (فلسطين) وابنته القاصرة :

* أبو خليل فاطمة، المولودة في 20 مارس سنة 1986 بحجوط (تيبازة).

- أبو الفيش عبد الرسول، المولود في 8 يناير سنة 1945 بيافا (فلسطين).

- أبو دقة حورية، المولودة سنة 1944 بعبسان (فلسطين).

- عباري تفيدة، المولودة في 14 غشت سنة 1972 بباتنة (باتنة).

- أبو شمالة سلام فارس شاهين، المولودة في 19 نوفمبر سنة 1974 بالقبة (محافظة الجزائر الكبرى).

- بن حمادي يمينة، المولودة سنة 1968 بالجباحية (البويرة)،

- بوصفية مفتية، المولودة سنة 1973 بمغنية (تلمسان).

- بودخيلي صافية، المولودة في 12 يناير سنة 1951 بالقنادسة (بشار).

- بن مبارك مينة، المولودة في 10 مايو سنة 1932 بدرارية (محافظة الجزائر الكبرى).

- بلاح سلامت، المولودة في 15 فبراير سنة 1951 بعين السلطان (سعيدة).

- بربوشة ربيعة، المولودة في 5 ديسمبر سنة 1951 بندرومة (تلمسان).

- بويغلافن مصطفى، المولود في 29 أبريل سنة 1969 بالقليعة (تيبازة).

- بن شعيب حسان، المولود في 26 أكتوبر سنة 1969 بالبليدة (البليدة).

- بن حمادي حسين، المولود في 10 يناير سنة 1972 بالبويرة (البويرة).

- بعلوشة وسيم،المولود في 3 فبراير سنة 1975 بمستغانم (مستغانم).

- شربا علي، المولود في 19 فبراير سنة 1971 بسلمية (سوريا).

- شيخ العيد موسى، المولود في 21 مارس سنة 1948 بغزة (فلسطين) وابنته القاصرة :

* شيخ العيد هالة، المولودة في 22 يناير سنة 1993 ببني مسوس (محافظة الجزائر الكبرى).

- درعاوي سعاد، المولودة في 2 أبريل سنة 1970 بوهران (وهران).

- ضاوي صورية، المولودة في 8 ديسمبر سنة 1976 بوهران (وهران).

- ظاهري ظاوي، المولود في 21 يوليو سنة 1965 بعنابة (عنابة).

- الفيومي هدى، المولودة في 26 مايو سنة 1969 بعزابة (سكيكدة).

- الهاشمي خديجة، المولودة في 20 مايو سنة 1957 بوهران (وهران).

- العمي ريم، المولودة في 2 يونيو سنة 1975 بعنابة (عنابة).

- القيلي جلول، المولود في 7 يونيو سنة 1950 بسيدي بن عدة (عين تموشنت).

- البطنيجي سميرة، المولودة في 10 يناير سنة 1957 بغزة (فلسطين).

- العبادلة محمد، المولود في 20 نوفمبر سنة 1971 بكفر الشيخ (مصر).

- المدهون إيهاب، المولود في 24 نوفمبر سنة 1976 بحجوط (تيبازة).

- الحمداوي يوسف، المولود في 9 نوفمبر سنة 1971 ببلعربي (سيدي بلعباس).

- قلعي يمينة، المولودة سنة 1925 ببني صاف (عين تموشنت).

- غزالي مصطفى، المولود في 15 يناير سنة 1969 بحمام بوغرارة (تلمسان).

- إفساس طاهر، المولود في 6 أكتوبر سنة 1954 بالجزائر الوسطى (محافظة الجزائر الكبرى).

- إفساس عبد الحميد، المولود في 3 نوفمبر سنة 1969 بزرالدة (محافظة الجزائر الكبرى).

- كريمة بنت صالح، المولودة في 8 ديسمبر سنة 1967 بسيدي بلعباس (سيدي بلعباس) وتدعى من الآن فصاعدا : حيدة كريمة.

- كريمي علي، المولود في 29 غشت سنة 1965 بالرمشي (تلمسان).

- لحسن قدور، المولود في 23 يونيو سنة 1965 بمستغانم (مستغانم).

- لحمر رشيد، المولود في 21 يناير سنة 1955 بالجزائر الوسطى (محافظة الجزائر الكبرى).

- لعزافري السعدية، المولودة سنة 1967 بالقنيطرة (المغرب).

- محمد ولد منصور، المولود في 8 مارس سنة 1971 بتيارت (تيارت) ويدعى من الآن فصاعدا : ولد منصور محمد.

- مامية بنت عبد السلام، المولودة في 11 مايو سنة 1943 بسيدي بلعباس (سيدي بلعباس) وتدعى من الآن فصاعدا : بكوش مامية.

- معمر ولد امحمد، المولود في 25 ديسمبر سنة 1941 بالعفرون (البليدة) ويدعى من الآن فصاعدا : بن امحمد معمر.

- موسى حسن، المولود في 8 غشت سنة 1941 بعاقر (فلسطين) وابنه القاصر :

* موسى حازم، المولود في أول غشت سنة 1979 بالمرج (ليبيا).

- نعيمة بنت محمد، المولودة في 18 مارس سنة 1973 بعين طاية (محافظة الجزائر الكبرى) وتدعى من الآن فصاعدا : بن محمد نعيمة.

| Domaine | Filière | Nom de la structure de recherche | Directeur | Date Nomination | ACRONYME |
|---|---|---|---|---|---|
| ST | Génie Civil | Modélisation Numérique et Instrumentation en Interaction Sol-Structure | Pr Sadok BENMEBAREK | 25/11/2015 | |
| | | Laboratoire de Génie Civil | Pr. Abdelhamid GUETALLA | 18/05/2014 | LRGC |
| | Hydraulique | Laboratoire d'Aménagements Hydrauliques et Environnement | Pr. Ahmed OUAMANE | 18/05/2014 | LAHE |
| | | Laboratoire Génie civil et Hydraulique, développement durable et environnement | Pr. Mahmoud DEBABECHE | 18/05/2014 | LARGHYDE |
| | | Laboratoire de Recherche En Hydraulique Souterraine et de Surface | Pr Guergazi Saadia | 26/01/2017 | LARHYSS |
| | Génie Mécanique | Génie énergétique et matériaux | Pr Abdelouahab TATI | 25/11/2015 | EM |
| | | Laboratoire de Génie Mécanique | Pr. Mabrouk HECINI | 18/05/2014 | LGM |
| | Génie électrique | Laboratoire de Modélisation des Systèmes Energétiques | Pr. Mebarek BAHRI | 18/05/2014 | LMSE |
| | | Laboratoire de Génie Electrique | Pr. Salah Eddine ZOUZOU | 02/07/2016 | LGEB |
| | | Identification, commande, contrôle et communication | Pr. Abderrazak DEBILOU | 13/06/2016 | LI3CUB |
| AUMV | | Laboratoire de Conception et de Modélisation des Formes et des Ambiances Architecturales et Urbaines | Pr. Nour Eddine ZEMMOURI | 18/05/2014 | |
| SM | Chimie | Laboratoire de Chimie Appliquée | Pr. Ahmed MEGHEZZI | 18/05/2014 | LCA |
| | | Laboratoire de chimie moléculaire et environnement | Pr Mahmoud OMARI | 12/06/2014 | |
| | Physique | Physique photonique et nanomatériaux multifonctionnels | Pr. Mohamed Toufik SOLTANI | 13/06/2016 | LPPNM |
| | Physique | Physique des couches minces et applications | Pr. Abdelouahed CHALA | 13/06/2016 | |
| | | Laboratoire des Matériaux Semi Conducteurs et Métalliques | Pr. Saeddun Achour | 18/05/2017 | LMSM |
| MI | Mathématiques | Laboratoire de Mathématiques Appliquées | Pr. Abdelhakim NECIR | 25/11/2015 | LMA |
| | Informatique | Laboratoire des Systèmes Experts, Imagerie et leurs Applications dans l'ingénierie | Pr. Chaouki Babahenini | 28/12/2017 | LESIA |
| | | Informatique Intelligente | Pr. Okba KAZAR | 13/06/2016 | IINI |
| SNV | Agronomie | Diversité des écosystèmes et dynamiques des systèmes de production agricoles en zones arides | Dr. Ali MASMOUDI | 13/06/2016 | DEDSPAZA |
| | Biologie | Laboratoire Génétique, biotechnologie et valorisation de bio-ressources | Dr Laiadi Ziane | 31/12/2015 | LGBVB |
| SEGC | | Sciences Economiques et Sciences de Gestion | Pr. KHELIFI Aissa | 25/11/2015 | |
| | Sciences Financiers et Comptabilité | Finances, Banques et Management | Pr. Abdelhamid GHOUFI | 02/07/2016 | LFBM |
| DSP | Droit | Impact de la jurisprudence sur la dynamique de la législation | Pr. Abdelhalim BENMECHERI | 02/07/2016 | IJDL |
| | | Droits et libertés dans les systèmes comparatifs | Pr Zine AZRI | 25/11/2015 | DLSC |
| SHS | Sciences Sociales | Problématique de l'Education en Algérie à l'ombre des contraintes actuelles | Pr. Noureddine ZEMMAM | 13/11/2016 | QUEDEA |
| | | Changement Social et relations publiques en Algérie | Dr Menasria Mimouna | 26/01/2017 | |
| | | Etudes psychologiques et sociologiques | Pr. Nacer Eddine DJABER | 13/06/2016 | |
| LLA | Etudes littéraires | Laboratoire de Recherche en Langue et Littérature Algériennes | Pr. Salah MAFGOUDA | 02/07/2016 | ULLA |
| | | وحدة البحث والتكوين في نظريات القراءة ومناهجها | Pr. Abd errahmane TIBERMACINE | 18/05/2014 | LABRECEPTION |
| | Etudes Linguistique | Linguistique et langue arabe | Pr. Mohamed KHENE | 12/06/2014 | LLA2 |
| STAPS | activite phisique et sportive educative | Etude et recherche dans les sciences et techniques des activités physiques et sportives | Dr. Djaafar BOUAROURI | 13/06/2016 | LERSTAPS |

**ملخص الدراسة:**

يعتبر البحث العلمي من أهم وأسمى الوظائف التي تحملت مسؤوليتها الجامعة، باعتباره الوسيلة الفعالة لبلوغ التقدم العلمي وتحقيق الرفاه الاجتماعي وكذا التنمية الشاملة للمجتمع، حيث أصبح هذا الأخير الأداة والوسيلة التي يقاس بها مدى تطور الأمم وتأخرها عن الركب الحضاري، لذلك كان من الضروري على الجامعة مضاعفة جهودها بتركيز الاهتمام على البحث العلمي لأنه الوظيفة التي يجب من خلالها الاستغلال العقلاني والفعال للطاقات البشرية البحثية، إلا أن هذا كله لا يأخذ بعين الاعتبار في واقعنا الذي أصبحت تتراكم فيه المشكلات التي أفرزتها العديد من المعوقاتومنه جاءت هذه الدراسة الموسومة بـــ "**معوقات البحث العلمي في الجامعة من وجهه نظر مدراء المخابر في جامعة محمد خيضربسكرة** "، حيث سعينا من خلال هذه الدراسة الكشف عن هذه المشكلة من خلال صياغة فرضية عامة فحواها توجد معوقات للبحث العلمي في الجامعة واندرجت تحتها ثلاث فرضيات جزئية الأولى فحواها أن نقص التمويل يشكل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة، والثانية فحواها أن نقص التواصل بين الفرق المكونة لمخبر البحث يشكل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة، والثالثة فحواها أن نقص التواصل مع الشريك الاجتماعي ومخابر البحث يشكل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة، ولإثبات صحة هذه الفرضيات اتبعنا مجموعة من الإجراءات المنهجية المتمثلة في استخدام المنهج الوصفي واستعنا في ذلك باستمارة الاستبيان كأحد أدوات جمع البيانات، معتمدين في ذلك على أسلوب المسح الشامل حيث قدر مجتمع الدراسة بـــ 29 مدير،ومن خلالها وبعد إثبات صحة كل من الفرضية الأولى ضعف التمويل عائق أمام البحث العلمي في الجامعة والثالثة ضعف التواصل بين الشريك الإجتماعي ومخابر عائق أمام البحث العلمي أمام الجامعة تبين أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل تطوير قطاع البحث العلمي إلا أنه مازال هناك معوقات مادية واجتماعية متمثلة في ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي ومن جهة أخرى هناك صعوبات في التسيير، ضعف التواصل مع الشريك الاجتماعي قلة اهتمام بالبحث العلمي من طرف المجتمع.

**Résume :**

La recherche scientifique est un des plus importantes occupations prisent en charge par l'Université , vu a l'atteinte du succès scientifique, la recherche scientifique est devenue la mesure du développement des nations, C'est pour cela l'Université doit multiplier ces efforts pour avancer a la recherche scientifique qui est une fourniture a l'énergie humaine, Mais en réalité on trouve beaucoup de problèmes engendrés .

Les obstacles de la recherche scientifique d'après les directeurs des laboratoires à l'Université Mohamed khider: notre but de cette étude est découvrir le problème en posant l'hypothèse suivante: il y'a des obstacles a la recherche scientifique - la recherche scientifique est mal fournie - le manque de communication entre les membres des groupes des laboratoires.- le manque de communication avec l'associé social et les laboratoires de recherche, pour confirmer ces hypothèses on a suivit la méthode descriptif, Le formulaire dépendant de méthode d'arpentage, là ou il y'a 29 directeurs et après la confirmation de la première et la troisième hypothèses on a conclu que malgré les efforts fournis pour développer la recherche scientifique il reste des obstacles financiers et sociales comme le budget des recherches et la mal gestion et le manque de communication et la négligence de la société envers la recherche.